S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2804
30 March 1988

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد بييتش	(يوغوسلافيا)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	الارجنتين	السيد كولين
	ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	الكونت يورك فون فارتنبورغ
	ايطاليا	السيد بوتشي
	البرازيل	السيد نوغويرا باتيستا
	الجزائر	السيد الابراهيمي
	زامبيا	السيد زوزي
	السنغال	السيد ساري
	الصين	السيد دينغ يوانهونغ
	فرنسا	السيد بلان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكل
	نيبال	السيد رانا
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز
	اليابان	السيد كاغامي

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

88-60465/A ٩٠٩١ب

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

الترحيب بوزير خارجية الجزائر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في بداية الجلسة ان أعلن ان سعادة الدكتور أحمد طالب الابراهيمي ، وزير خارجية الجزائر ، موجود بيننا على طاولة المجلس ، وأود باسم أعضاء المجلس ان اعرب عن ترحيبنا الحار به واحترامنا له وعن اعمق مشاعر التقدير التي يكنها الجميع له ولبلده .

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتونس لدى الامم المتحدة (S/19700)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن واسرائيل وتونس والجمهورية العربية السورية والكويت والمملكة العربية السعودية والهند يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الأردن) ، والسيد بيبين (اسرائيل) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد مسعود (المملكة العربية السعودية) والسيد غاريخان (الهند) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلّغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ من الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب أن يدعو مجلس الامن السيد فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية ، عملا بالممارسة السابقة للمجلس ، وذلك بمناسبة النظر في البند المعنون 'الحالة في الاراضي العربية المحتلة'" .

وقد عممت هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/19706 . إن طلب الجزائر لم يقدم بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن . ولكن اذا أقره المجلس فإن توجيه الدعوة للمشاركة في المناقشة سيعطي منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة التي تُعطى للدول الاعضاء عند توجيه الدعوة اليها وفقا للمادة ٣٧ .

هل يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في التكلم بشأن هذا الاقتراح؟

السيد والترز (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الولايات المتحدة تتخذ على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، فإن الاساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ .

وطوال ٤٠ عاما أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، ولم تكن لتعترض لو أن هذه المسألة اثيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية ، وبالتالي تعارض الولايات المتحدة إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في اجراءات مجلس الامن كما لو كانت هذه المنظمة دولة عضوا في الامم المتحدة . ونحن نؤمن ، بطبيعة الحال ، بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن هذا لا يعني خرق القواعد المعمول بها .

والولايات المتحدة لا توافق بصفة خاصة على ما درج عليه مجلس الامن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة اولئك الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي . ونرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ويمثل إخلالا بالقواعد .

لهذه الاسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت ، وبالطبع ستصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم يبد أي عضو آخر الرغبة في التكلم ، فساعتبر أن المجلس على استعداد للتصويت على اقتراح الجزائر .

تقرر ذلك .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، البرازيل ، الجزائر ، زامبيا ، السنغال ، الصين ، نيبال ، اليابان ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : ايطاليا ، جمهورية ألمانيا الإتحادية ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٠ أصوات مؤيدة مقابل صوت واحد مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت . بذلك يكون الاقتراح قد أعتمد .

بدعوة من الرئيس شغل السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلّغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ من الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة فيما يلي نصها :

"أتشرف بان أطلب من مجلس الامن أن يوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى السيد الشاذلي القليبي ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، فيما يتعلق بالبند المدرج حاليا في جدول أعماله والمعنون 'الحالة في الاراضي العربية المحتلة'" .

وقد نشرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن (S/19705) . وسيعاد اصدارها في صورتها الصحيحة . اذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر ان المجلس يوافق على توجيه دعوة الى السيد الشاذلي القليبي بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن اليوم استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتونس لدى الامم المتحدة بوصفه رئيس مجموعة الدول العربية عن شهر آذار/مارس ١٩٨٨ (S/19700) .

المتكلم الأول على قائمتي هو السيد أحمد طالب الابراهيمي ، وزير خارجية الجزائر ورئيس اللجنة الوزارية السباعية المعنية بالاراضي المحتلة .

السيد الإبراهيمي (الجزائر) : سيدي الرئيس ، إن رئاستكم لمجلس الأمن ، في الوقت الذي تلجأ الأمة العربية اليه مطالبة بالحق والعدالة ، هي بالنسبة للوفد الوزاري العربي الذي اترأسه من دواعي الرضى والثقة .

الرضى ، أولا ، لأن علاقات التضامن والتعاون التي تربط الدول العربية ببلدكم ، يوغوسلافيا ، هي علاقات يؤكد ابعادها العميقة ومتانة أواصرها العمل المشترك في إطار حركة عدم الانحياز .

والثقة ، ثانيا ، لأن مجلس الامن يسعد بقيادة دبلوماسي مقتدر ينتمي الى بلد شديد التعلق بجميع القيّم التي تمثلها الامم المتحدة .

منذ أكثر من مائة يوم يشهد العالم انتفاضة شعبية باسلة في فلسطين المحتلة ، ولئن كان الشعب الفلسطيني لا يحمل من السلاح إلاّ سلاح الحجارة الرمزي ، فإن تصميمه الذي لا يقهر ، وروح التضحية الجامحة التي يتحلى بها قد استطاعا أن يوقظا حتى الضمائر التي ظلت زمنا طويلا متغافية عن حرمانه من حقوقه ، وعن غربته بما في ذلك على أرضه منذ أربعين عاما .

ان هول القمع الصهيوني في فلسطين المحتلة قد ظهرت خطورته بصورة كاملة في رد الفعل الشديد من جانب مجلس الامن في ثلاث مناسبات بقراراته ٦٠٥ و ٦٠٧ ، و ٦٠٨ (١٩٨٨) ومن الاهمية بمكان أن تطبق هذه القرارات تطبيقا دقيقا وأن يوفر لسكان الاراضي العربية المحتلة أكبر قدر من الحماية الانسانية .

إن تفاقم القمع يجب ، في رأينا ، أن يصبح الشغل الشاغل لمجلس الامن الذي لا ينبغي أن يمل ، أو يكل من رفع صوته في دعوة صريحة لاحترام كرامة الانسان الفلسطيني في وطنه .

إن التطورات التاريخية التي تعرفها اليوم فلسطين المحتلة تدعو الى التحليل الواعي لأن الثورة الشعبية الفلسطينية ، رغم كل المحاولات الفاشلة للانتقاص من شأنها ، واعتبارها ظاهرة عابرة ، تفرض علينا عدة ملاحظات :

أولا : اذا كان الشعب الفلسطيني قد أعرب عن رفضه للسيطرة الاجنبية بحركة عصيان عام ، فما هذه الحركة إلاّ مرحلة جديدة ، ومرحلة حاسمة في كفاح اندلع منذ عقود لاسترجاع الحرية ، واقرار الحق . وادراك هذه الحقيقة هو أمر يتجاوز النظرة السطحية ، ويؤدي الى الوقوف بشجاعة الى جانب ايجاد حل حقيقي لقضية الشرق الاوسط ، وهو حل لا يتم ، ولا يمكن تصوره بتجاهل القضية الفلسطينية التي هي قلب ومركز أزمة الشرق الاوسط .

الملاحظة الثانية ، لا يستطيع المرء ألاّ يرى في القمع الشرس المسلط بضراوة على الشعب الفلسطيني الطبيعة الحقيقية للصهيونية التي كشفت عن نفسها لتظهر عارية تماما ؛ فمشاهد الرعب التي تثير في العالم اليوم الانفعال والاستنكار ، ما هي إلاّ تعبير عن سياسة مبنية أساسا على الهيمنة والتوسع .

ثالثا وأخيرا ، فإن الشعب الفلسطيني ، وهو يجتاز هذه المحنة ، يؤكد من جديد أن الناطق الوحيد بلسانه هو منظمة التحرير . وبهذا يقدم برهانا جديدا على أن منظمة التحرير هي ممثله الشرعي الوحيد ، ويرد على من يحاولون التشهير بهذه المنظمة الوطنية ، أو أبعادها عن أي حوار سلام ، وينبه من جديد الى أن ما من أحد يستطيع أن ينوب عنه في قراره .

إن الامة العربية قد حددت في قمة فاس بشجاعة ومسؤولية العناصر الاساسية لحل شامل وعادل لأزمة الشرق الاوسط . وقد حظي هذا المسعى الواقعي بتأييد المجتمع الدولي الذي حدد الإطار اللازم للسلام في شكل مؤتمر دولي يعقد تحت اشراف الامم المتحدة ، وتشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية .

إن أزمة الشرق الاوسط ، بما كشفت ولاتزال تكشف عنه من أبعاد خطيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، لا ترجع الى عدم استعداد الامة العربية ولا الى تهاون المجتمع الدولي في التماس الحلول . واذا كان السلام لم يحل بعد في المنطقة ، ولم يستقر فيها الحق فذلك لان النظام الصهيوني لايزال متمسكا برفض خمس حقائق وهي : أولا ، وجود الشعب الفلسطيني ؛ ثانيا ، كفالة تقرير المصير لهذا الشعب الفلسطيني ؛ ثالثا ، قيام دولة فلسطينية مستقلة ؛ رابعا ، الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ؛ خامسا ، شمولية الحل ، وتفادي الاتفاقات المنفردة .

وهذا الموقف الصهيوني ما هو إلاّ رفض للمبادئ التي يجب أن يقوم عليها السلم والأمن الدوليان ، والتي تشمل ، في المقام الاول ، حق كل شعب في تقرير المصير والاستقلال ، وعدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة .

إن تاريخ الشرق الاوسط المعاصر قد برهن بما فيه الكفاية على أن الخروج من هذه الازمة لا يمكن أن يتم بمحاولات محمومة للتهرب من التصدي لعواملها الساخنة . كما أن هذا التاريخ يبرهن على أن الوقاحة الصهيونية لا تتردد في أن تتلبس بدون حياء بثوب الشرعية . وهناك ، مع الاسف ، طاقات دولية هائلة لاتزال تصر على السير في خطى الصهيونية المدانة بدلا من أن تضع نفسها بصدق وإخلاص في خدمة السلام .

ان الشعب الفلسطيني بانتفاضته قد اعلن للمجتمع العالمي انه شرع في مرحلة جديدة من كفاحه من اجل التحرر الوطني . ويؤكد انه في مسيرته التي لارجعة فيها من اجل استعادة حقوقه يملك قدرة على التضحية لا حدّ لها وان الزمن حليفه. ان الطفل الفلسطيني الذي دعاه القدر قبل الاوان لتغيير مجرى التاريخ هو البرهان الساطع على ان الكفاح الفلسطيني لن ينتهي الا بقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة .

وكل هذا يمثل دعوة عاجلة الى أعضاء الامم المتحدة وخاصة أولئك الذين اسندت اليهم هذه المنظمة مسؤوليات ثقيلة الى التحرر من الرؤية الضيقة حتى تنتصر الارادة الحقيقية في حل عادل ونهائي لنزاع الشرق الاوسط . إن الوقت قد حان لبذل الجهود الدؤوبة وعدم تشتيتها في البحث عن بدائل لا طائل وراءها لعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الامم المتحدة ، ولضمان النجاح لهذه العملية ، لابد أن تتوفر بعض الشروط الحقيقية التي يجب تاكيدها مرة أخرى .

أولا ، ان للمجتمع الدولي من خلال هذا المؤتمر مسؤوليات يضطلع بها وان أية محاولة تهدف الى عقد مؤتمر يكون بمثابة مظلة تأوي مفاوضات ثنائية أو جزئية متجاهلة إن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية هي محاولة آيلة الى فشل أكيد . وعلى الامم المتحدة ، بالنظر الى تاريخها ورسالتها الاساسية ، أن تضع كل نفوذها وأن تكون الحارس اليقظ على تكريس مبادئها الاساسية .

ثانيا ، إن أي مؤتمر حقيقي للسلام يجب ان يفسح المجال في منبره وعلى أساس المساواة الكاملة للضحية الرئيسية لنزاع الشرق الاوسط ، وهو الشعب الفلسطيني . وبطبيعة الحال ، فان ضمان هذا الوجود يجب ان يتحقق من خلال منظمة التحرير التي اختارها الشعب الفلسطيني بكل حرية لكي تنطق بلسانه .

ثالثا ، يجب أن يكون هدف المؤتمر الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وفي اقامة دولته المستقلة على أرض وطنه . وهذا يعني أن أية محاولة تهدف الى تكييف أشكال السيطرة هي محاولة غير مقبولة بتاتا . وان استبعاد قيام دولة فلسطينية لاينذر إلاّ بعواقب مشؤومة بالنسبة لمستقبل الشرق الاوسط .

رابعا وأخيرا ، لايمكن ان يستعيد السلام جميع حقوقه في الشرق الاوسط بدون الانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة .

ان الشعب الفلسطيني الذي عاش الكثير من الاضطهاد والحرمان له الحق في ان ينتظر من الامم المتحدة ان تنصفه نهائيا من الظلم الذي اصابه . كما ان ارض الشرق الاوسط التي قدمت الكثير للحضارة العالمية جديرة بان تنتظر قيام تعبئة عالمية صادقة لكي يحل السلام في ربوعها من جديد .

ولقيادة هذا العمل التاريخي الجليل تتجه الانظار طبعا الى الامم المتحدة ، ونعبر هنا لأمينها العام عن امتناننا لما يبذله من جهود ولمثابرته على ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط . فليتأكد من تأييدنا التام له ومن تشجيعنا لما يبذله من مساع .

وكل الامل في النهاية معقود على ظهور الارادة الاجماعية في مجلس الامن لعالج عقد مؤتمر دولي حقيقي للسلام في الشرق الاوسط . وفي هذا السبيل يتعين على هذا الجهاز المركزي ان يضع سلطته ونفوذه في خدمة الارادة الدولية التي تم التعبير عنها جماعيا مرارا وتكرارا .

أخيرا ، ان الشعب الفلسطيني بانتفاضته وتضحياته اليومية يوجه اليكم جميعا رسالة امل ، ورجاؤنا الأكيد ألاّ يخيب هذا الامل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ ، وبصفة خاصة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدي الذي يكن تقديرا بالغا للدور الذي تضطلع به الجزائر في الشؤون الدولية .

السيد القليبي (جامعة الدول العربية) : منذ أكثر من ثلاثة أشهر والأراضي العربية المحتلة تعاني من تصاعد عمليات القمع والعنف ضد المواطنين العرب . ورغم إصدار مجلسكم الموقر ثلاثة قرارات واضحة تدين سياسة سلطات الاحتلال ، وما تأتيه من ممارسات تمثل انتهاكا لحقوق الانسان ، ورغم طلب المجلس بأن تتقيد اسرائيل باتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب ، وتأكيد إنطباق أحكام هذه الاتفاقيات على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ

عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ورغم التوصيات التي تضمنها تقرير الامين العام للامم المتحدة المستند إلى تقرير تقصي الحقائق على عين المكان ، رغم كل ذلك لا تزال اسرائيل تتجاهل إرادة المجتمع الدولي ، وتستمر في تصعيد أعمالها التعسفية ، مما زاد بشكل كبير من عدد القتلى والجرحى من الابرياء ، ومعظمهم من الاطفال والشبان الذين لا تتجاوز سنهم العشرين سنة .

ورغم ازدياد الضغوط العالمية من أجل وضع حد لهذه المأساة ، وإرغام اسرائيل على احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فإن الوضع يتطور من سيء إلى أسوأ نتيجة استمرار اسرائيل في رفضها للمبادئ والقرارات الدولية . وتنكرها لابسط القواعد الدولية ولمبادئ حقوق الانسان ، وإصرارها على تحدي المجتمع الدولي بأسره ، والتفنن في ارتكاب الأعمال التي تتنافى مع مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

الموضوع العاجل المعروض اليوم على مجلسكم الموقر يستمد خطورته القصوى مـــن عدد من الاعتبارات الاساسية التي تقتضي التدخل الفعال لتدارك النتائج المأساويـــة المترتبة عليها ، تنفيذا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وتجسيما للمسؤولية التـــي يتحملها المجلس في حماية حقوق الإنسان ، والحفاظ على الحقوق الوطنية للشعوب وصيانـة الامن والسلم الدوليين .

الاعتبار الاول أن الانتفاضة العارمة للشعب الفلسطيني المتواصلة منذ أوائـــل كانون الاول/ديسمبر من السنة الماضية ، هي حركة وطنية في سياستها وفي دوافعها كمـــا في غاياتها ومراميها . وهي حلقة في مسلسل الكفاح الطويل الذي يخوضه الشعـــب الفلسطيني ضد استعمار استيطاني يعمل بكل الوسائل الممكنة لاغتصاب أرضه وتشريـــده منها ، وطمس هويته ، وتدمير بنية مجتمعه الوطني .

فليست انتفاضة الشعب الفلسطيني اليوم مجرد انتفاضة البؤس والحرمان ضـــد الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي يعيشها هذا الشعب ، نتيجة مخططـــات الاحتلال الاسرائيلي في مصادرة الاراضي والنهب والافقار والتهجير . وليست ، مجـــرد انتفاضة الكبت والقهر ضد الاوضاع المدنية والقانونية الجائرة التي يرزح تحتها هـــذا الشعب نتيجة إجراءات التفرقة العنصرية والإرهاب والتنكيل والاعتقار والتعذيـــب والإبعاد التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي ضده .

بالرغم من فداحة ممارسات الاحتلال هذه ، وعظم معاناة الشعب الفلسطيني منهـــا ، فإن انتفاضته هي قبل كل ذلك ، ثورة شعب يرفض رفضا باتا الاحتلال الاجنبي ، ويناضـــل حتى الموت لإنهائه ، دفاعا عن أرضه التاريخية ، وتمسكا بهويته الوطنية ، وتشبثـــا بحقوقه الثابتة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

وهكذا تأتي انتفاضة الشعب الفلسطيني لتسقط ، الى غير رجعة ، جميع المحـــاولات الفاشلة التي قام بها الاحتلال لطمس الجوهر الوطني لكفاح هذا الشعب ، سواء منها تلـك التي ذهبت الى حد إنكار وجوده ، أو تلك التي حاولت تقزيم هذا الشعب بتحويله الـــى مجموعة لاجئين ، أو تلك التي حاولت تشويه قضيته بتحويلها من قضية وطنية سياسية الـــى

مسألة اقتصادية واجتماعية ، أو تلك التي تحاول بتر حقوقه الاساسية كمشروع الحكم الذاتي الذي يلغي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي السيادة الوطنية على أرضه .

هذا الجوهر الوطني الواضح لثورة الشعب الفلسطيني هو الذي جعلها تشرف على شهرها الخامس دون أن تصاب بالوهن وجعلها تكتسب العناصر الاساسية التي حولت ، عبر التاريخ ، الانتفاضات المؤقتة الى ثورات فعلية . وتتجلى هذه العناصر اليوم في أكثر من مظهر : تتجلى في شمولها الاجتماعي ، حيث تعبأ فيها اليوم كل جماهير الشعب الفلسطيني بجميع طوائفه وطبقاته وشرائحه الاجتماعية . وتتجلى هذه الحقائق أيضا في انتشار الانتفاضة جغرافيا حيث تمتد الانتفاضة الآن الى كل مدينة وكل بلدة وكل قرية وكل مخيم ، في الاراضي المحتلة . وتتجلى في وحدتها النضالية ، حيث تنصهر فيها اليوم كل القوى السياسية للشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة وفي البلاد العربية والمهاجر الاجنبية ، مؤكدة انتماءها العضوي لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ومجددة التزامها بوحدة القيادة السياسية في إطارها .

وتوجب علينا هذه الحقيقية أن نَعِيَ بكل جلاء . أن الاحداث البالغة الخطورة التي تشهدها الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، سوف تتواصل وتتفاقم ، بكل ما تنطوي عليه من عواقب وخيمة ، ما لم تنصب جهودنا جميعا على أصل القضية ، وذلك بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لجميع الاراضي المحتلة ، وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير بحرية .

هذا هو الاعتبار الاول الذي يدعو المجتمع الدولي الى الاستجابة الى نداء شعب يكافح من أجل قضيته الوطنية ومن أجل حريته وكرامته .

أما الاعتبار الثاني ، الذي يفرض ضرورة التحرك الدولي في هذه القضية فيتمثل في أن مجلس الامن ، إذ يجتمع اليوم مجددا لبحث الاوضاع الخطيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، إنما يتعرض لقضية كبرى من قضايا الحرب والسلام ، لعلها الاعقد

والاخطر من بين القضايا المماثلة التي واجهها عالمنا المعاصر منذ تأسيس منظمة الامم المتحدة سنة ١٩٤٥ ، فثورة الشعب الفلسطيني اليوم هي مظهر من مظاهر القضية الفلسطينية التي نشأت منذ الربع الاول من هذا القرن ، وها نحن نشارف نهاية القرن وهي لا تزال بلا حل دائم وشامل . وقد نشأ عن هذا الوضع الشاذ ، ومن العدوان الاسرائيلي التوسعي المستمر على الاراضي العربية المجاورة ، نزاع عربي إسرائيلي خطير لا يزال يتفاقم كل يوم ، بقوة وبخطورة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وعلى امتداد هذه السنوات ، شهدت المنطقة خمس حروب إقليمية هددت الامن والسلام الدوليين تهديدا خطيرا .

فالقضية التي نبحثها اليوم ، ليست فقط مسألة محلية تتصل بمشكلة فلسطين ، رغم أن مشكلة فلسطين هي جوهر النزاع ، ورغم أهمية هذه القضية ورغم ما تنطوي عليه من مظلمة تاريخية . ان ما نبحثه اليوم هو قضية أوسع ، تحولت نتيجة ضعف الاهتمام الدولي بالمظلمة الفلسطينية ، وتواصل التوسع الاسرائيلي ، الى نزاع إقليمي شامل في إحدى مناطق العالم الاكثر حساسية ، مما يعرضنا لخطر من أفدح ما يهدد السلم والامن الدوليين . وهو خطر مستمر ، بل مرشح للانفجار في أية لحظة . ومجلس الامن مطالب بتحرك عاجل ليتدارك نتائجه المحدقة قبل فوات الاوان . وما التهديدات الاسرائيلية الاخيرة بالاعتداء على سيادة المملكة العربية السعودية ، لاستعمالها حقها الوطني المشروع في تعزيز وسائل دفاعها ، إلا مثال على المدى الذي اكتساه النزاع بسبب إصرار إسرائيل على رفض الاسس الصحيحة للسلام الدائم والشامل ، وهي قبول القانون الدولي الذي يحكم علاقات الدول فيما بينها ، ويضبط حقوق الشعوب .

أما الاعتبار الثالث ، الذي يفرض على المجتمع الدولي التحرك بحزم فهو أن الاحداث الخطيرة التي تشهدها الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وخاصة منذ أيام قليلة قد ولدت وضعا انسانيا فاجعا يضيف بعدا مأساويا جديدا الى رحلة العذاب الطويلة للشعب الفلسطيني . فالاحتلال الاسرائيلي ، رغم كل قرارات مجلس الامن ونداءات المجتمع الدولي ، لا يزال يوغل في محاولاته لإيقاف الثورة الوطنية للشعب الفلسطيني ، مطلقا العنان لجيشه وشرطته وحرس حدوده وعصابات من مستوطنيه ، منتقلا من ذروة الى أخرى في

إرهاب الدولة المنظم الذي يستهدف الشعب الفلسطيني في وجوده ، وفي مختلف أوجه حياته الوطنية . وهو يمضي في هذا الإرهاب المنظم دون وازع أخلاقي أو رادع دولي ، ولا يستثني حتى الأطفال والرضع والحوامل والجرحى ، مستخدما ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ، إلا من سلاح الإيمان ، وسائل قمع لا يمكن أن يسكت عنها المجتمع الدولي .

إن هذا الإرهاب الذي يمارسه الاحتلال الاسرائيلي بصفاقة ، لا يتعارض فقط مع معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، بل إنه يشكل أيضا طعنة لكل المبادئ السلوكية والقيم الاخلاقية التي طالما ناضلت الانسانية لإعلائها ، والتي كانت منظمة الامم المتحدة نفسها وميثاقها ثمرة لها .

لقد جاءت القرارات الثلاثة ٦٠٥ (١٩٨٧) ، ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) التي اتخذها مجلس الامن بالاجماع أو شبه الاجماع ، لتعبر عن قلقه العميق للأوضاع الخطيرة السائدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وعن قناعته الاكيدة بضرورة العمل الفوري لتداركها ووضع حد لمآسيها وأخطارها . ولكن هذه الاوضاع قد شهدت ، منذ الاجتماع الاخير للمجلس ، تفاقما خطيرا ، كما لا تزال اسرائيل ترفض الإنصياع لقرارات المجلس وإرادة المجتمع الدولي .

وأمام هذا الموقف ، فإن مجلس الامن مدعو اليوم الى اتخاذ قرار عملي يكفل تحقيق الغايات الرئيسية الثلاث التالية :

أولا ، اتخاذ الاجراءات العملية التي يتيحها ميثاق الامم المتحدة لإلزام اسرائيل بوقف ممارساتها الارهابية والانصياع للقرارات الدولية .

ثانيا ، اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني والحفاظ على أرواحه وصيانة ممتلكاته وأماكنه المقدسة ومؤسساته الوطنية .

ثالثا ، دفع الجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي فعال من أجل السلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة وعضوية الدول الدائمة في مجلس الامن ، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، لإيجاد حل جذري للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي - الاسرائيلي ، يقوم على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، واحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

ختاما ، أود أن أقول ان مواصلة مجلس الامن اليوم مناقشته للتطورات الخطيرة في الاراضي العربية المحتلة ، وللممارسات القمعية التي تقوم بها اسرائيل تقدم فرصة

هامة للمجلس كي يؤكد قدرته على تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتق الامم المتحدة ومجلس الامن بالذات ، وكي يؤكد استمرار الامل في وجود إرادة دولية لوضع حد للعدوان ، علما بأن هذه المنظمة الدولية قامت على أنقاض عالم دمرته حرب مجنونة أججتها نظريات استباحت القوانين والمبادئ الانسانية .

ان قراراتكم - سيادة الرئيس - وما تتخذونه من اجراءات سوف تحدد المنحى الذي تتوجه اليه قضية الشرق الاوسط في الاشهر القليلة القادمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي السيد محمد مسعود وزير الدولة في المملكة العربية السعودية . أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد مسعود (المملكة العربية السعودية) : السيد الرئيس ، يسرني أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر ، وعلى الحنكة والدراية اللتين أظهرتموهما في ادارة أعماله . كما أعبر عن تقديرنا لسلفكم ، السفير والترز ، المندوب الدائم للولايات المتحدة الامريكية ، للكفاءة وللجهود التي بذلها خلال رئاسته للمجلس .

وللتاريخ الذي يعيد نفسه ، مرة أخرى يدعى مجلس الامن للنظر في الحالة في الاراضي العربية المحتلة والمآسي والجرائم التي تُرتكب كل يوم بل وكل ساعة من قبل سلطات الاحتلال الصهيونية ضد شعب أبى أن ينام على الضيم وأن يخضع لإرادة الاجنبي المحتل وقوته القاهرة . وقد ظن هذا المعتدي أن النار قد خمدت وأصبحت رمادا ، وقد خاب ظنه .

ومرة أخرى يجتمع مجلسكم المحترم للنظر في حالة ما عرفت الانسانية لها مثيلا في عهودها السوداء في فترات حالكة لعنها التاريخ ولعن أصحابها . تطالعنا الاخبار كل يوم بل وكل ساعة وتنقل الينا موجات الاثير وتعرض علينا شاشات التلفزيون حوادث وصورا تقشعر لها الابدان ويمجها الشعور الانساني ، من قتل الابرياء ودفن الاحياء وتكسير عظام الاطفال والتنكيل بالنساء والشيوخ . مائة وعشرون يوما ونيف قد مضت

(السيد مسعود ، المملكة العربية السعودية)

ونحن نسمع هذه الانباء المسيئة ونشاهد هذه المناظر المؤلمة ، وتمضي الايام ولكن لن تقف الانتفاضة بإذن الله ، الى ان يحقق الله لها ما قدره وسيقدره لها من نجاح بإذنه . وهانحن نجتمع اليوم ، ليس للنظر فقط ، ولكن يجب أن يكون هناك اتخاذ قرارات عمل لإيقاف المأساة ، وآمل بإعادة الحق الى أصحابه . ورغم اعتراض العالم وشجبه للظلم الصهيوني والظالمين ، ورغم كل التأييد لهذه الانتفاضة تبقى الامور كما هي من قبل المعتدي ، بل تسير من الاسوأ الى الاسوأ كل يوم ، فالقتل مستمر والقمع قائم والمستعمر المحتل سادر في غيه غير مبال بقرار دولي يشجب أعماله ، أو برأي عالمي يدينه ، أو باحتجاجات يعرف أنه يستطيع أن لا يعيرها اهتماما ما دامت دول المجموعة الدولية لم تتخذ اجراء رادعا غير الكلام والقرارات .

في هذه الساعة التي يجتمع فيها مجلسكم ، تقوم قوات الاحتلال الصهيونية بضرب حصار حول شعب بكامله ، وفرض منع تجول على ما يزيد على مليونين من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق المحتلة الاخرى . وتدعي سلطات الاحتلال بأن هذا الحصار التجويعي المعزّز بالحديد والنار وبالقتل والدمار والذي لم تعرفه الانسانية إلاّ في عهود الظلام ؛ وقد عرفته في زماننا هذا أيام احتلال النازيين للبلدان التي اجتاحوها وإجراءاتهم القمعية ضد الشعوب المحتلة الاخرى ، فتأتي هي وتدعي انها اجراءات بوليسية لحفظ الامن والهدوء بمناسبة يوم الارض ، الارض الطيبة الطاهرة التي اغتصبوها ، ذكرى اليوم الذي انتفض فيه الشعب الفلسطيني منذ اثنتي عشرة سنة واشتبك مع جيش الاحتلال للمطالبة بأرضه المغتصبة وقدم الضحايا في ميدان الشهادة والحرية ؛ وتفرض مع الاسف تعتيما عالميا ضد إية وسيلة اعلامية لعلها - كما تظن ، وكما نصح به جلادوها - تستطيع أن تحجب أشعة الشمس الملتهبة .

ومن سخرية القدر ، أن شعبا كان ولايزال يذكّر العالم كل صباح ومساء بما لاقاه على أيدي النازيين من حرمان وعذاب وتنكيل وتقتيل وابادة ، ويستعطف الانسانية والشعوب الاخرى لتنظر اليه بعين العطف وتمد له يد المساعدة ، هو هذا الشعب الذي يقوم بأعمال الحرمان والتعذيب والتنكيل والتقتيل والابادة ضد الشعب العربي في فلسطين ، يحرمه من حريته ويسجنه في داره ويقطع عنه الماء والغذاء والكهرباء ، ولو استطاع لقطع عنه الهواء لتجويعه واخضاعه . النازيون حاولوا اخفاء ما عملوا ، أما الصهاينة فيرتكبونها في رابعة النهار ، وعلى رؤوس الاشهاد . هذه الاساليب هي أساليب هؤلاء الذين سخروها للوصول الى غاياتهم عبر وسائل النازية التي رفضوها واحتجوا ضدها وضد كل ما يحرّمه القانون وتدينه الاعراف ، ضاربين عرض الحائط بكل اعتبار انساني أو رأي عالمي دولي .

انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني ، ليست بنت ساعتها أو وليدة يومها . إنها أصيلة متأصلة ، ولدت مع كل طفل وترعرعت مع كل شاب ونمت وتكاملت وأينعت مع كل شيخ . وعندما يولد الطفل الفلسطيني العربي تهدهده أمه قائلة له : تقطع يدك ،

(السيد مسعود ، المملكة العربيـــة السعوديـــة)

تحرم الحياة ان لم تسترجع أرضك وأرض آبائك وأجدادك التي اغتصبها المهاينـــة المعتدون واذا كان رماة الحجارة أطفالا ونساء وشبابا ، لجأوا الى حجارتهم في أرضهم التي يدنسها الاحتلال ، وجابهوا بها وواجهوا بصدورهم المفتوحة جنود العدو بأسلحته ، برصاصه ، بقنابله ، بمدرعاته بكل وسائله العسكرية ، فإنما قاموا بذلك ويقومـــون إيمانا بحقهم وتعلقا بأرضهم الطيبة التي ولدوا فيها وترعرعوا ، كما ولدت وترعرعـــت على أرض فلسطين أجيال آبائهم وأجدادهم منذ قرون بعيدة قبلهم .

نعرف وتعرفون معنى الحق وقوته ، فأين هو هذا المعنى وهذه القوة مما نواجهه الآن ؟ واذا كان للمنطق مقولة فأين هي تلك المقولة ؟ واذا كان للمواثيق والعهـــود والاتفاقات إلزام فأين هذا الالتزام من مرتكبي هذه الجرائم ؟ لقد عرّفت اتفاقيـــة جنيف الرابعة في فقرتها الرابعة الأشخاص تحت الاحتلال ، ونصت على حمايتهم من قبـــل السلطات المحتلة ؛ كما ركّزت قرارات الأمم المتحدة المتعددة حول هذا الموضوع علـــى هذه الناحية وطالبت باحترامها وتطبيقها . ويظهر أن كل هذا وقع ويقع علـــى آذان صمّاء وقلوب مغلقة ، لا تستجيب لنداء الضمير ولا لصوت الحق ولا للاتفاقيـــات ولا للالتزامات ، بل تستمر في غيها وجبروتها . والمجموعة الدولية ممثلة في مجلـــس الأمن اليوم مطالبة بأن تعدّل المسيرة وتصحّح الاعوجاج وتحاسب وتعاقب على الجريمة .

إن ما يجري في الأرض العربية المحتلة من قبل سلطات الاحتلال الصهيونية من دفـن الأحياء وتقتيل الأبرياء وتجويع وحرمان وهدم وخراب تجاه شعب أعزل ، هو وصمة عار فـــي ضمير الانسانية ولكل دولها الممثلة في الأمم المتحدة بكل أجهزتها ، تشاهده وتراقبـــه وتقف مكتوفة الأيدي تجاهه . هذه الانسانية التي قاست عبر التاريخ من الطغـــاة والمعتدين والنازيين والمستعمرين ، وانتفضت واستنكرت وحاكمت وحكمت وسجنت ، وخلقـــت الأمم المتحدة كمرحلة جديدة في تاريخ الانسانية ، فعلت كل ذلك باسم الحق والحريـــة . هذه الانسانية وهذا المجتمع الدولي نراهما يقفان متفرجين على ما يجري من مـــآسٍ ونكبات في الأراضي العربية المحتلة اليوم ، إلاّ من عبارات الشجب والملامة ، وهـــذه لا تكفي اذا لم تكن مقرونة بالعمل الجدي النافذ الفعّال لايقاف المعتدي عند حـــده والطغيان في سبيله .

لقد آن الاوان ، لاتخاذ تدابير عملية صارمة لوقف هذه المآسي . وإني اذ أتوجه اليكم من هذه القاعة والى جميع الاعضاء والحاضرين ، ومن خلالكم الى جميع أعضاء الامم المتحدة ، فإننا ننادي بصورة خاصة الدول التي شاركت في قرار تقسيم فلسطين وخلقت هذه المصائب التي حلّت بالمنطقة بخلق اسرائيل ، نناشدها أن تجابه مسؤوليتها التاريخية وتقوم بواجبها تجاه شعوبها وشعوب العالم الاخرى ، وتجاه الاجيال الانسانية القادمة فتُبيّض صفحة تزداد سوادا يوما بعد يوم . ومن يدري ، فلعل ما يجري اليوم على أرض فلسطين عبرة لهذه الشعوب . اننا نقرع الاجراس ، فاذا انغلت زمام الامر ، فإن قطعا سوداء حالكة ستغطي المنطقة عاجلا أو آجلا ، والزمن في حياة الشعوب أيام تمر . ولن ينسى الشعب آلامه وعذابه ، طال الزمن أو قصر . ولذلك لابد من وضع حد لهذه المأساة لتمكين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المشروعة ، وإقامة دولتهم المستقلة على أرضهم الطاهرة . ولابد من اخراج المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة واشتراك الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

لقد سبق للزملاء الاشارة الى قرارات مجلس الامن وقرارات الامم المتحدة ولا حاجة بي لأن أكرر ما قالوه ، ولكنني قبل أن أختتم كلمتي هذه أقول كل آت قريب ، ومادام هناك عزم فلابد من تحقيق الهدف . ولن نقف عند أي شيء أو أي حد ما لم تتحقق هذه الاهداف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الدولة في المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ، السيد فاروق الشرع . أرحب بسعادته وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي ارتياحنا البالغ أن ترأسوا مجلس الامن لهذا الشهر ، لا سيما وأن بلدكم يوغوسلافيا يرتبط مع بلادي ، سورية ، بعلاقات تقليدية متينة ، ليس على المستوى الثنائي فحسب ، وانما في اطار حركة عدم الانحياز التي تجسد بمبادئها وأهدافها تطلعات الشعوب الى الحرية والتطور الاجتماعي والاقتصادي المستقل وآمالها في تحقيق السلام القائم على المساواة والعدل .

لا أعتقد اننا في حاجة الى تقديم أدلة وشواهد جديدة - كما كنا نفعل دائما - للبرهنة على مدى الظلم والاضطهاد والقهر الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني نتيجة استمرار احتلال اسرائيل لوطنه . فالصور المأساوية التي دخلت الى كل بيت في هذا العالم بالصوت والصورة قد أصبحت أكثر وضوحا وتأثيرا من كل الكلمات التي قيلت ويمكن أن تقال في هذا المجلس .

وإذا كنا نحن العرب على معرفة تامة وخبرة مباشرة بالممارسات القمعية والخطط العدوانية والتوسعية التي دأبت اسرائيل منذ سنوات عديدة على تنفيذها ضد أمتنا بشكل عام وشعبنا في الضفة وغزة والجولان وجنوب لبنان بشكل خاص ، فإن هذه المعرفة والخبرة الآن قد أصبحتا ملك جميع الشعوب ، ولامستا عواطف وعقول كل فرد تقريبا يعيش على هذا الكوكب .

إن الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي العربية المحتلة المستمرة يوميا منذ أربعة أشهر قد أكدت جملة حقائق ووقائع لم يعد بإمكان أحد أن يتجاهلها أو يقفز من فوقها أو يستخدم منطقا عقيما في رفضها كما كان يفعل البعض فيما مضى .

أولا ، ان هذه الانتفاضة قد أكدت بشكل قاطع وحاسم ان المواطنين العرب الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي لم يعد بإمكانهم تحمل أكثر مما تحملوا من الاحتلال تحت أي ظرف كان ، وأنهم مصممون بشكل ثابت على إنهائه من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وأن هذا التصميم لم يعد موضع تساؤل ، لا سيما انه مدعوم بقرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية .

ثانيا ، إن شعب فلسطين الذي انتهكت حقوقه الوطنية بشكل خطير لم يعد يقبل بعد هذه الانتفاضة الشعبية التي شملت كل فئاته وقطاعاته ، لم يعد يقبل بأقل من تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه .

ثالثا ، ان المزيد من الممارسات القمعية الاسرائيلية لن يلغي تطلعات وحقوق الشعب العربي الفلسطيني ، بل سيزيده تمسكا بها ودفاعا عنها . وان العنف الاسرائيلي سيولد العنف . وان الحصار الذي تفرضه القوات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة اليوم لن يزيد الشعب الفلسطيني إلا ثباتا وتصميما على مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المتاحة . إن التاريخ القديم والحديث ملئ بالشواهد على ذلك . إن أعتى الامبراطوريات الاستعمارية في التاريخ قد اندحرت في نهاية المطاف على يد شعوب ضعيفة وعزلاء من السلاح في أغلب الاحيان .

رابعا ، نحن العرب خاصة وشعوب العالم الثالث عامة الذين ما انفكوا منذ سنوات طويلة يصفون سياسة اسرائيل بالعنصرية قد برهنت اسرائيل لهم ولغيرهم من الشعوب انها نظام عنصري مثيل لنظام بريتوريا العنصري . إن قرار الامم المتحدة الذي اعتبر أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية قد تأكدت صحته الآن أكثر من أي وقت مضى .

خامسا ، إن مجلس الامن كأعلى هيئة دولية لصيانة الامن والسلم الدوليين ، مسؤول عن تنفيذ قراراته لحماية سكان الاراضي العربية المحتلة وإزالة الاحتلال الاسرائيلي . وانه لمن المناسب ان نستذكر هنا تقرير الامين العام الذي قدمه الى مجلسكم تنفيذا للفقرة السادسة من القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) ، والذي أكد على رفض الشعب الفلسطيني للإحتلال الاسرائيلي ، ووجوب توفير الحماية لأبنائه بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وإن توفير هذه الحماية يقع على عاتق مجلسكم جنبا الى جنب مع مسؤولية الاطراف في الاتفاقية المذكورة تنفيذا لتعهدها بموجب المادة الاولى منها ، التي تنص على أن تتعهد الاطراف المتعاقدة السامية باحترام وبكفالة احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف .

ومن البديهي ان امتناع السلطة المحتلة عن تطبيق هذه الاتفاقية على الاراضي التي تحتلها يستوجب من مجلس الامن ومن الدول الاطراف فيها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيقها .

سادسا ، ان الطريق لتحقيق تسوية سلمية شاملة وعادلة لا يمكن ان تتم إلا في اطار مؤتمر دولي فاعل وذي صلاحيات ، يعقد تحت اشراف الامم المتحدة وباشتراك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وأطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة وفق قرارات الامم المتحدة على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى بلدي .

المتكلم التالي ممثل الأردن ، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد صلاح (الأردن) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم ، وإلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين ، بالشكر لموافقتكم على طلبنا بالمشاركة في هذا النقاش . وإنه ليسعدنا أن نراكم تترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر ، وكلنا ثقة بأن المجلس سيتمكن ، بفضل قيادتكم الحكيمة وما تتحلون به من خبرة دبلوماسية وكفاءة مهنية ، من التوصل إلى أفضل النتائج .

يعاود مجلس الأمن الانعقاد مرة أخرى لمناقشة الحالة في الأراضي العربية المحتلة ، تلك الحالة التي اتخذ بشأنها ثلاثة قرارات منذ بداية الانتفاضة الشعبية في الأراضي العربية المحتلة في التاسع من كانون الأول/ديسمبر الماضي . وكانت آخر مرة انعقد فيها المجلس حول هذا الموضوع في الفترة من ٢٧ كانون الثاني/يناير حتى ١ شباط/فبراير الماضي للنظر في التقرير القيّم والهام (S/19443) الذي قدمه سعادة الأمين العام للأمم المتحدة طبقا لقرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) . ولم يتمكن المجلس حينها من اتخاذ قرار حول الموضوع بسبب تصويت إحدى الدول دائمة العضوية ضد مشروع القرار ، لاعتقادها بأن إشراك مجلس الأمن حينذاك في مسائل تجري معالجتها - بشكل أفضل - من خلال القنوات الدبلوماسية سيكون جهدا في غير أوانه .

ورغم خيبة أملنا تجاه ذلك الموقف فقد رجونا أن تؤدي تلك القنوات الدبلوماسية إلى النتائج المرجوة . ولكن الوقت مر دون أن نلمس تلك النتائج . والواقع أنه كان لتلك المعارضة أثر سلبي على الحالة قيد البحث . فقد زادت إسرائيل من عنادها وتصلبها ، وكثفت إجراءاتها القمعية ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، فسببت لهم المزيد من الآلام والمعاناة ، متناسية أن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تقوية الحاجز النفسي الفاصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وفقدان

الأمل في التوصل إلى التسوية التي تحقق السلام والاستقرار . وقد استمر الوضع في الضفة الغربية وغزة في التحول من سيئ إلى أسوأ بحيث تضاعف عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين .

ورغم ازدياد حدة القمع الإسرائيلي باستخدام كافة الوسائل والإجراءات ، فقد بدا وكأن الوضع أصبح أمرا طبيعيا لدى الرأي العام العالمي ، وقل تأثر العالم بآلام الشعب الفلسطيني الذي ترك وحيدا يواجه الإرهاب الإسرائيلي . وقد بات لزاما على مجلس الأمن الانعقاد اليوم للنظر في الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتميز بتصميم الشعب العربي الفلسطيني على نيل حقوقه المشروعة من جهة ، وإصرار إسرائيل على التمادي في إنكار تلك الحقوق من جهة أخرى . وقد أخذ الموقف الإسرائيلي يزداد شراسة يوما بعد يوم ، وذلك من خلال العديد من الإجراءات والممارسات اللاإنسانية التي سنورد ذكرها بعد قليل . ولولا ذلك لما كانت هنالك حاجة لدعوة مجلس الأمن للانعقاد . ولذلك ، فإننا نرفض الادعاء القائل بأن تكرار الدعوة لعقد مجلس الأمن يفقده هيبته ومكانته . فالحقيقة هي أن عدم الالتزام بقرارات هذا المجلس هو الذي يفعل ذلك . ولجوؤنا إلى مجلس الأمن اليوم إنما هو دليل على إدراكنا لمسؤوليته وتقديرنا لهيبته واعترافنا بمكانته .

ورغم عدم تمكن مجلس الأمن من تبني ما جاء في تقرير الأمين العام المشار إليه من توصيات هامة في آخر انعقاد له حول الموضوع - كما أشرت - فإن هذا التقرير يظل الوثيقة الرئيسية أمام المجلس .

وإننا لنرجو أن يتجاوز مجلس الأمن اليوم مرحلة التأكيد على ضرورة ضمان حماية وسلامة السكان المدنيين في الضفة الغربية وغزة إلى العمل من أجل تحقيق ذلك ، لئلا يترك الأمر لإسرائيل تتصرف به كيفما شاءت . فهي على الرغم من إجماع العالم على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة لاتزال ترفض ذلك . كما أنها ، رغم كونها قوة محتلة ، لا تقوم بواجبها نحو تلك الاراضي بالشكل الذي تتطلبه قواعد القانون الدولي . وهي بالتالي ترفض إنهاء احتلالها للاراضي العربية

رغم إجماع العالم على اعتبار ذلك الاحتلال السبب المباشر لحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط .

إن لمجلس الامن من الصلاحيات التي يمنحه إياها الميثاق ما يمكنه من العمل مباشرة وبفاعلية من أجل ضمان حقوق الشعب الفلسطيني التي يشكل استمرار اغتصاب إسرائيل السافر لها تهديدا للامن والسلم الدوليين .

لقد كان أجدى بإسرائيل أن تأخذ عبرة من الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فتتعامل مع القضية الفلسطينية بشكل عقلاني ، وتتخذ من هذه الانتفاضة فرصة لتغيير موقفها باتجاه الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ولكنها استمرت في تجاهلها لتلك الحقوق ، وواصلت تحديها لإرادة ذلك الشعب المناضل ، مستخدمة كل ما بوسعها من الوسائل القمعية ، ومعتقدة أنها بذلك تستطيع إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة لتظل قابضة على الارض ، ورابضة على صدور أصحابها الشرعيين .

وراحت إسرائيل تدعي منذ بداية الانتفاضة بأن ممارساتها الحالية تهدف إلى إعادة النظام والقانون في الضفة الغربية وغزة لتبدأ بعد ذلك بعملية السلام . وهذا منطق مغلوط ، لأن المسألة هنا ليست مسألة إعادة نظام وقانون ، فلا الفلسطينيون مواطنون إسرائيليون ، ولا الضفة الغربية وقطاع غزة أراض إسرائيلية . المسألة هي مسألة نضال وطني يقوم به الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه المشروعة والعيش على أرضه حرا كريما آمنا على مقومات وجوده ، وواثقا من مستقبل أجياله القادمة .

إن إسرائيل حين تتخذ قرارات القمع والاضطهاد دون الاستفادة من دروس التاريخ إنما تتعامى عن رؤية الحقيقة التي تؤكد بأن الشعب الذي تغتصب حقوقه لابد له من استردادها مهما طال به الزمن ، ومهما قدم من تضحيات .

إن مجموعة الإجراءات والممارسات المختلفة التي طبقتها إسرائيل - ومازالت - ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة إنما تمثل حربا ضارية الهدف منها سحق هذه الانتفاضة أولا ثم تحطيم إرادة الشعب الفلسطيني لتذويبه أو تشريده ثانيا .

ورغم أن العديد من تلك الإجراءات والممارسات قد استعملت من قبل إسرائيل خلال العقدين الماضيين من عمر الاحتلال إلاّ أنها زادت خلال الانتفاضة الحالية قسوة وشمولية .

وقد يكون من الصعب حصر جميع تلك الإجراءات والممارسات ، إلاّ أنه من الضروري ذكر نماذج منها لبيان ما وصل إليه الحال :

السماح للجنود الإسرائيليين بإطلاق النار على رؤوس المتظاهرين . واستعمال أنواع جديدة من الرصاص توقع إصابات مهلكة في الجسد وتحدث في العظام تدميرا قاتلا . وقد غدا تحطيم العظام سياسة رسمية في إسرائيل دعا إليها وزير دفاعها وطبّقها جنودها باستعمال الهروات وأعقاب البنادق بوحشية لا مثيل لها ؛ وكذلك استعمال نوع جديد من الغاز الخانق - غير المسيل للدموع - يصيب الجهاز العصبي ويؤدي إلى الإغماء . وقد زاد عدد ضحايا مثل هذه الأعمال الوحشية على مائة وثمانين شهيدا وخمسة آلاف جريح .

تدنيس الأماكن المقدسة باقتحامها من قبل قوات الاحتلال ، واستعمال القنابل المسيلة للدموع ، والخانقة ، والقابلة للاشتعال فيها ، والاعتداء على المؤمنين أثناء تأديتهم الصلاة .

توسيع حملات الاعتقال بشكل محموم ، وقد غدا إجراء الحبس الإداري من اختصاص الضابط قائد القطاع وليس بناء على أمر من محكمة عسكرية ، كما تقرر أن تصبح أقل مدة حبس ستة أشهر غير قابلة للتخفيض . وقد زاد عدد المعتقلين على عشرة آلاف مواطن بينهم العديد من الأطفال .

قطع الاتصالات الدولية عن الأراضي العربية المحتلة ، وفرض قيود على حركة مراسلي وسائل الإعلام العالمية ، والاعتداء على عدد منهم .

فرض حظر على إمدادات الوقود إلى الضفة الغربية ، وحمل أصحاب المحلات التجارية على إغلاق محلاتهم ، ومنع المعونات الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين ، وعرقلة الخدمات الطبية ، والاعتداء على المستشفيات ، وتدمير المنازل ، وتحويل المدارس إلى معتقلات .

فرض حظر التجول على بعض المدن والقرى ، أو إعلانها مناطق عسكرية مغلقة ، ومنع الفلسطينيين من التنقل بين الضفة الغربية وغزة بما يمثله ذلك من تقطيع للروابط الاجتماعية وتضييق للحياة المعيشية . وآخر الأمثلة على ذلك عزل الضفة الغربية وقطاع غزة من العالم وإعلانهما منطقة عسكرية مغلقة لمدة ثلاثة أيام اعتبارا من الثامن والعشرين من الشهر الحالي ، وفرض حظر تجول على غزة لمدة أسبوع ابتداء من نفس التاريخ .

إن القصد من إيراد ذلك كله هو فقط التذكير بتفاقم الوضع الذي يعيشه المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة . ولا أعتقد أن أحدا في هذا المجلس يجهل حقيقة هذا الوضع . إن تمادي إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني وانتهاكها لأبسط حقوقه الإنسانية ، إنما يأتي دليلا جديدا على حقيقة أهدافها المتمثلة في مواصلة الاحتلال ، وتهويد الأراضي العربية المحتلة ، وإخضاع المواطنين

العرب فيها لآلة الإرهاب الإسرائيلية إلى الأبد . ورغم أننا لسنا بحاجة إلى مزيد من الأدلة على حقيقة الأهداف الإسرائيلية ، إلّا أن إسرائيل تقدم المزيد منها كل يوم . فهذا اسحاق شامير - رئيس وزرائها - يؤكّد ما قاله من قبل وهو أن إسرائيل لن تتخلى عن الضفة الغربية وغزة لأسباب توراتية وأمنية وغيرها . ويفسر موقفه هذا بمنطق غريب لا يقبل به أحد . كما يقدم فهما مشوها للقرارات الدولية . فقد قال خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة ان إسرائيل بإعادتها سيناء إلى السيادة المصرية طبقا لاتفاقات كامب ديفيد قد وفّت بالتزاماتها الناجمة عن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وأنها لذلك غير مطالبة بالتخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة .

وفي حماة انغماس إسرائيل في تلك الممارسات التي لا يقبل بها عقل واع ولا ضمير حي ترددت أصوات مختلفة في أنحاء العالم - وكثير منها صديق لإسرائيل - تدعوها للإصغاء لصوت العقل وإنهاء احتلالها للضفة الغربية وغزة ، لأن في استمرار الوضع على ما هو عليه الآن خطرا ليس فقط على حماية وسلامة الفلسطينيين بل وعلى مصير إسرائيل ذاتها .

وبالطبع كانت هنالك أصوات شاذة عن الإجماع العالمي دعت إسرائيل إلى قمع الانتفاضة الفلسطينية بكل ما أوتيت من قوة وبأسرع وقت ممكن ، كما دعتها لإغلاق الأراضي العربية المحتلة أمام وسائل الإعلام العالمية خوفا منها على سمعة إسرائيل . ورغم قلقنا حيال مثل تلك الدعوات فإننا لا نعيرها اهتماما لأننا نفهم دوافعها المتحيزة العنصرية ، وهي - على كل - تتميز بقصر النظر وسوء الفهم لحقيقة الأمر . فالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو السبب الرئيسي والمباشر للوضع السائد في تلك الأراضي حاليا ، كما أنه كذلك بالنسبة للوضع العام في منطقة الشرق الأوسط .

ولن يتحسن ذلك الوضع إلا بانتهاء الاحتلال الاسرائيلي . وقد يكون من المفيد - في مجال الاستشهاد بالدعوات البناءة - اقتباس بعض ما يقوله الرئيس الامريكي السابق ريتشارد نيكسون - وهو صديق حميم لاسرائيل - في كتاب جديد له نشرت صحيفة "واشنطن تايمز" جزءا منه في عددها الصادر في الرابع والعشرين من الشهر الحالي .

يقول الرئيس نيكسون :

"ان العديد من الاسرائيليين قانعون بالجمود الدبلوماسي ورغم أن ذلك قد يخدم مصالحهم في المدى القريب ، إلا أنه سيؤدي الى كارثة في المدى البعيد ... ومع كل جولة عنف جديدة ... تنحسر إمكانية التوصل الى سلام مستقر أكثر فأكثر" .

وفي الوقت الذي نتفق فيه مع الرئيس نيكسون حين يقول كذلك أن في استطاعة الولايات المتحدة أن تلعب دورا بناء في التوصل الى حل للنزاع في الشرق الاوسط ، فإننا نعبر بصدق عن الأسف لتأخر الولايات المتحدة في القيام بمسعاها السلمي الاخير رغم كونه لا يحقق الاماني والمطالب العربية . وإننا لنأمل أن تستخدم علاقتها المتميزة باسرائيل لإقناعها بتغيير موقفها تجاه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وهي تستطيع من خلال مجلس الامن ، ولكونها عضوا دائما فيه ، أن تساعد على إحلال التسوية السلمية الشاملة والعادلة والدائمة للنزاع العربي الاسرائيلي .

إن ما يصيب الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من تنكيل واضطهاد على يد الاحتلال الاسرائيلي الغاشم لا يمكن احتماله أو السكوت عنه . وعلى دول العالم - التي دهشت عند بدء الانتفاضة الشعبية - أن تقف الى جانب شعب أعزل إلا من الإرادة ، يواجه آلة قمع عسكرية وحشية تسعى الى تحطيم إرادته وتفتيت صموده لإبقائه تحت سيطرتها الى الابد .

إننا ندعو مجلس الامن للعمل بصورة سريعة وفعالة بهدف ضمان حماية وسلامة المواطنين الفلسطينيين في ضوء التوصيات التي قدمها الامين العام للامم المتحدة في تقريره القيم لمجلس الامن في الوثيقة S/19443 .

كما ندعو المجلس للعمل بشكل متواصل وجاد من أجل التوصل الى التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومازلنا نعتقد أن الوسيلة المناسبة لتحقيق تلك التسوية هي مؤتمر دولي فاعل ينعقد تحت اشراف الامم المتحدة وتحضره الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الى جانب كافة أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفدي في البداية أن يرحب بالوفد العربي الوزاري الذي يرأسه السيد أحمد طالب الابراهيمي وزير الشؤون الخارجية للجزائر . وإننا لعلى قناعة بأننا سنتمكن بفضل حكمتهم من التوصل الى حل رشيد للمسألة التي ينظر فيها المجلس اليوم .

إننا نجتمع اليوم للنظر في الحالة السائدة في الاراضي العربية المحتلة في وقت تحتفل فيه البشرية بمناسبتين روحانيتين لهما أبعاد دولية ألا وهما عيد الفصح اليهودي وعيد القيامة المسيحي . وذلك يهيئ لنا فرصة للتأمل في السلم والتضامن وتعميق التفاهم بين الامم . وعما قريب سيحل شهر رمضان المعظم ، وهو أيضا يمثل للامة الاسلامية فترة للتأمل في الاهداف التي ذكرتها لتوي ، هناك إذن نوع من الترابط ينبغي ألا يغيب عن بالنا في مداولاتنا من أجل إحلال السلم والعدالة والاستقرار في منطقة من الشرق الاوسط يسودها الاضطراب .

منذ ما يربو قليلا على ثلاثة أشهر ، أي في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي ، عندما بدأت الانتفاضة الفلسطينية في اكتساب زخم جديد في الاراضي العربية المحتلة ، وبصفة خاصة في غزة والضفة الغربية ، اجتمع مجلس الامن ليدين من جديد السلوك الشرس والقمعي للقوات الاسرائيلية . ولقد حرصت لدى مشاركتي في مداولات مجلس الامن بصفتي ممثلا للسنغال ورئيسا للجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير

القابلة للتصرف على الإعراب عن رفضنا لتدهور الحالة في فلسطين وتعرض السلم والامن الدوليين للخطر دون أن تتمكن الامم المتحدة - ومجلس الامن بصفة خاصة - من الاضطلاع بمسؤولياتها .

واليوم ، يستأنف مجلس الامن أعماله في لحظة حاسمة بالنسبة لتطور الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة بأسرها . وفي هذا الصدد وجهت اليكم اليوم ، سيدي الرئيس ، والى الامين العام رسالة استرعي فيها انتباهكم الى تفاقم الحالة في هذه المنطقة .

وعلى مدى الاشهر الاربعة الماضية ، عقد مجلس الامن جلسات عديدة للنظر في هذه الحالة التي تبعث على القلق الشديد . ولم تأخذ كل هذه المساعي منطلقها من إيماننا وتمسكنا بمثل ومبادئ ميثاق الامم المتحدة فحسب بل ومن إصرارنا قبل كل شيء على أن نتوصل ، في إطار الامم المتحدة ، الى حل تفاوضي عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط التي تمثل القضية الفلسطينية لبها .

إن المشكلة التي نواجهها خطيرة للغاية إذ أن تفاقم الحالة المستمر الذي يتميز بصفة خاصة باستمرار أعمال العنف والقتل والاغتيال التي ما فتئ يرتكبها جيش الاحتلال لم يقنع مجلس الامن بعد باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الفلسطينيين وضمان السلم والامن الدوليين .

وكما أعلنا مرارا أمام المجلس وأمام الجمعية العامة عندما قدمنا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، إذا تأخرت منظمتنا في العمل على إيجاد حل للقضية الفلسطينية ، فإن العنف سيتزايد الى درجة تهدد السلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم . والأحداث المأساوية التي تحدث الآن في الاراضي المحتلة ، تؤكد ما أعلناه مع الأسف .

ولا ريب في أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية فيما يتعلق بتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وإعمال حقوقه ، وحماية ذلك الشعب ، ونعتقد انه يتعين على مجلس الأمن الآن أن يتخذ إجراء بشأن التوصيات التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد في جنيف في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ والتي صدق عليها عدة مرات بأغلبية متزايدة في الجمعية العامة من أجل عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط ، ضمن جملة أمور . ونود أن نذكر الأعضاء مرة أخرى بأن تلك التوصيات تقوم أساسا على المبادئ المعترف بها دوليا المتصلة بالمشكلة الفلسطينية التي تعتبر لب الصراع العربي الاسرائيلي .

ويعتقد المجتمع الدولي كله تقريبا أن عقد ذلك المؤتمر ضرورة عاجلة . وقد جرى التعبير عن هذا الرأي ليس في الأمم المتحدة وحدها ولكن أيضا في القرارات والبيانات التي أصدرها عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية ، مثل جامعة الدول العربية ، التي استمعنا توا الى أمينها العام ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وحركة عدم الانحياز والمجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وأخيرا في دورة مجلس وزراء المؤتمر الاسلامي التي عقدت في الاسبوع الماضي في عمان ، هذا بالاضافة الى البيانات الأخرى التي أدلى بها ممثلوا البلدان . وفي هذا الصدد ، أذكر بصفة خاصة بيان ممثل الاتحاد السوفياتي في الشهر الماضي بشأن هذه المسألة ذاتها . وعندما ننظر في هذه المسألة ، اعتقد أنه ينبغي علينا أن نتذكر جميع الاقتراحات التي قدمت ، لأنها تنطلق من رغبة أكيدة في المشاركة في إيجاد حل عادل ودائم لهذا الصراع . ونأمل أن تحظى المبادرة التي قدمتها الولايات المتحدة بالاهتمام اللازم بقدر ما تحترم هذه المبادرة المبادئ المقدسة الخاصة بحقوق الفلسطينيين .

نود مرة أخرى ، بالنيابة عن وفد السنغال ، وعن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن نؤكد على أن قضية فلسطين دخلت مرحلة حاسمة . إننا نحث على بذل جهود متزايدة لتوفير حل عادل ودائم لهذه المسألة ولوضع حد لحالة الشعب الفلسطيني التي لا يمكن قبولها .

إن وفد السنغال ، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على قناعة بأن المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط ، الذي يحظى بتأييد جماعي ، يوفر لجميع الأطراف المعنية فرصة كبيرة للمشاركة في المفاوضات التي من شأنها أن تؤدي الى حل شامل وعادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط . ولذلك فإننا نوجه نداء عاجلا الى جميع أعضاء هذا المجلس بأن يقدموا إسهاما إيجابيا لاعتماد التدابير الواجبة الكفيلة بإحياء سياسة الحوار بين الأطراف المعنية ، من أجل وضع حد لهذه الحالة المأساوية التي استمرت ما يزيد على ٤٠ عاما .

وكما أكدت منذ أكثر من شهر مضى فقد حان الوقت للتوصل الى سلم مشرف . ولا يجوز لهذا السلم أن يكون سلما عربيا خالصا أو اسرائيليا . ينبغي أن يكون سلما عربيا اسرائيليا ، تكفله الأمم المتحدة عن طريق مفاوضات جادة وبناءة . ومن واجبنا ومسؤوليتنا أن نعمل دون كلل لتحقيق هذا الهدف النبيل .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أرحب بحضور أعضاء الوفد الوزاري العربي هذه الجلسة . إن وجودهم يشهد على خطورة الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة . ولا شك في أن مشاركة الوفد الوزاري يثري مداولاتنا بدرجة هائلة .

من الجلي أن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ لم يُجد . كما أن الآمال في حدوث تغير سلمي في الشرق الأوسط لم تكن في محلها مرة أخرى ، فقد تبددت نتيجة لغطرسة اسرائيل . ولاتزال الحالة في

الأراضي التي تحتلها اسرائيل تتدهور باستمرار . وأصبحت عمليات القتل والجرح ومحق العظام لعدد كبير من الفلسطينيين العزل ، أمورا تحدث كل يوم .

وكما يذكر هذا المجلس فإن القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) كان محاولة لكبح جماح اسرائيل عن اتباع سياسات وممارسات تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ولتذكيرها بالتزاماتها باعتبارها دولة عضوا بموجب اتفاقية جنيف الرابعة .

لقد ردت اسرائيل على القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) بازدرائها المعهود ، ورفضت أي دور يضطلع به مجلس الأمن لتحقيق الأمن في الاراضي المحتلة .

والواقع أن ازدراء اسرائيل الكامل لمجلس الأمن تجلى بصورة أكبر برفضها الامتثال لقراري مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) اللذين ، في جملة أمور ، طلبا من اسرائيل ألا تمضي في عمليات الترحيل غير الشرعي للمواطنين الفلسطينيين ، وأن تكفل العودة الفورية للذين تم ترحيلهم بالفعل .

وكانت النتيجة المباشرة لتعنت اسرائيل وعدم احترامها لقرارات المجلس ، حدوث تدهور خطير في الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

وزاد من تفاقم الحالة أن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد التدابير الواجبة نتيجة لاستخدام أحد أعضائه الدائمين لحق النقض في ١ شباط/فبراير ١٩٨٨ . وهذا أمر مؤسف لأن اسرائيل أساءت تفسير ذلك ، واعتبرته موافقة ضمنية على سياساتها وممارساتها المؤسفة في الاراضي المحتلة . وليس مستغربا أن هذا المجلس أصبح الآن متهما بعدم الاكتراث ، بل حتى بالتواطؤ مع المعتدي . وأصبح متهما بالتخلي عن الشعب الفلسطيني وكفاحه العادل من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولة مستقلة .

في ظل هذه الخلفية ، لا ينبغي أن يدهش أحد على الاطلاق لأن الحالة في الاراضي المحتلة بلغت أبعادا خطيرة منذ أصدر المجلس القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) قبل ثلاثة أشهر . فخلال هذه الفترة ظل المجلس صامتا ، إن لم يكن عاجزا ، يشاهد القتل العشوائي لما

لا يقل عن ١١٠ من الفلسطينيين العزل من السلاح ، بما في ذلك النساء والاطفال ، واحتجاز ما يزيد على ٠٠٠ ٤ آخرين .

ومنذ يومين ، بتاريخ ٢٨ آذار/مارس أعلنت السلطات الاسرائيلية أن الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منطقة مغلقة بحجة توقع مظاهرات عربية مخططة أثناء الاحتفال السنوي بيوم الارض الذي يوافق قيام القوات الاسرائيلية في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦ بقتل ستة من العرب الذين كانوا يحتجون على الاستيلاء على اراضيهم . وبهذا التدبير حظرت اسرائيل اعتبارا من اليوم ، على الصحفيين دخول الاراضي المحتلة ومنعت وسائط الإعلام من تغطية الأحداث فيها . كما أنها حظرت على الفلسطينيين دخول اسرائيل أو مغادرتها .

إن إساءة استخدام السلطة على هذا النحو عن طريق استخدام القوة لفرض النفوذ أمر مؤسف للغاية يستحق إدانة المجلس الإجماعية بأقوى عبارات ممكنة . إن هذا تكرار للاحوال السائدة الآن في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . لانه في ظل التعتيم الإعلامي وستار السرية الشاملين ، تعتزم السلطات الاسرائيلية شن إرهاب واضطهاد مطلقين لم يسبق لهما مثيل ضد الشعب الفلسطيني الاعزل . ويتجلى هذا في كلمات وزير الدفاع الاسرائيلي الذي قال مبررا الدافع وراء ذلك التدبير : "فليواجه كل منا الآخر ؛ وسنرى من سيكون الاقوى" . ولهذا فإنه من الجلي أن هذا التدبير عذر ورخصة تنتحلهما اسرائيل لتوجيه ضربة قاصمة لاحتجاج الشعب الفلسطيني المشروع ضد الاحتلال غير الشرعي المستمر .

إن الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، التي اتشرف بالتكلم باسمها ، مقتنعة اقتناعا قويا بأن على مجلس الامن أن يغتنم هذه الفرصة ليعلن وقوفه ضد الانتهاكات الصارخة المستمرة للحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني وتقتيله بعبث على أيدي اسرائيل .

ونود أن نؤكد مجددا تأييدنا الثابت للقضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال والسلام . ونود أيضا أن نؤكد من جديد ادانتنا القوية لاستمرار احتلال اسرائيل غير المشروع للاراضي العربية ، الذي يشكل عقبة رئيسية في سبيل تسوية نزاع الشرق الاوسط .

ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لنؤكد من جديد الحاجة الماسة الى أن نحقق ، تحت اشراف الامم المتحدة ، تسوية شاملة عادلة دائمة للنزاع العربي الاسرائيلي الذي تشكل القضية الفلسطينية جزءا لا يتجزأ منه . ويمكن أن يتحقق هذا على خير وجه في إطار مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الاوسط على النحو الذي يتوخاه قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

إننا نحث اسرائيل بقوة على أن تعترف فورا بالمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني في أن يعيش في أحوال يسودها الامن والسلم والحرية في وطن مستقل .

والواقع ، أن هذه هي نفس الظروف التي تسعى اسرائيل الى تعزيزها لنفسها منذ إنشائها منذ اربعين عاما . ولذلك لا يمكن لاسرائيل أن تواصل حرمان الشعب الفلسطيني من الاحتياجات الاساسية التي سعت الى تحقيقها وحققتها منذ أمد طويل . ونتوقع من اسرائيل أن تفعل للفلسطينيين ما تريد من العرب أن يفعلوه لها . وريثما يتم ذلك ، فإن الاحتجاجات والمظاهرات من أجل الحرية ستستمر في الاراضي العربية المحتلة ، بمايترتب على ذلك من آثار سلبية بالنسبة لوجود اسرائيل الآمن السلمي . لان اسرائيل لن تقهر الارادة التي لا تغلب للشعب الفلسطيني في أن يعيش حرا في سلم في وطن مستقل . ولن تتمكن من إخضاع الفلسطينيين للتسليم ، ولن يمكن لاي قوة أن تنتصر على هذه القضية العادلة .

إننا نحث اسرائيل وحلفاءها على أن يتخلوا فورا عن الوهم بأن السلم بين العرب والاسرائيليين يمكن تحقيقه دون الاشتراك النشط لمنظمة التحرير الفلسطينية . إذ لن تكون هناك احتمالات حقيقية لتحقيق السلم دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية . إن منظمة التحرير الفلسطينية تقترن بالسلم في الشرق الاوسط . ويشهد عدد من مبادرات السلم التي فشلت بوضوح على هذه الحقيقة . وهذا يرجع الى أن منظمة التحرير الفلسطينية برزت ، على امتداد اربعين عاما من الكفاح الذي لا يكل ، بوصفها الممثل الحقيقي والرمز الدائم للامل الفلسطيني في إقامة الدولة . ووفقا لما ذكره احمد خالدي ، وهو كاتب فلسطيني ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية هي : "الإطار المؤسسي للكيان الفلسطيني" . وهي بالنسبة للفلسطينيين تمثل بالفعل وطنهم الذهني .

وفي الختام أود أن أشيد بالامين العام لما يبذله من جهود لتعزيز التوصل الى تسوية لهذه المسالة . ونشجعه على مواصلة هذه الجهود . ونطلب اليه أيضا أن يواصل رصد الحالة المتردية في الاراضي المحتلة وأن يقدم تقارير منتظمة بشانها في الوقت المناسب الى المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) المتكلم التالي هو ممثل اسرائيل وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد بين (اسرائيل) ترجمة شفوية عن الانكليزية) السيد الرئيس ، أود في البداية أن أهنئكم على الطريقة التي تديرون بها شؤون مجلس الامن هذا الشهر . وأود أيضا ان أعرب للسفير والترز عن تقديرنا للطريقة التي استخدم بها مهاراته الدبلوماسية المعروفة أثناء رئاسته للمجلس خلال شهر شباط/فبراير .

من حسن الحظ أن الصحافة العالمية ليست مسؤولة عن السلم والامن الدوليين . إن لها مطلق الحرية في أن تنشر الاحداث عندما ترى ذلك مناسبا . والوقت والمكان المخصصين لتغطية المسائل المختلفة لا تمليهما الرغبة في تحقيق السلام العالمي أو حل المشاكل العالمية أو المسؤولية عن ذلك ، لكن لهما أثرهما الكبير على تصوراتنا . ومن المفيد أن نشير الى مثال ورد في صحيفة "نيويورك تايمز" بعددها الصادر يوم ٢٢ آذار/مارس حيث ورد بصفحتها العاشرة عنوان يقول : "القوات الاسرائيلية تقتل الفلسطينيين" - فلسطيني واحد - وفي الصفحة الحادية عشرة وبحروف اصغر حجما ، وبغير عنوان ، نشر خبر عن موت ٠٠٠ ٥ من الاكراد العراقيين نتيجة استخدام الاسلحة الكيميائية . إن عدم التناسب والتوازن الواضح فيما يتعلق بذلك يبرز بجلاء في هذا المثال ، ومع هذا لا ينبغي أن يكون هذا معيارا لتحديد الاولويات في المجتمع الدولي .

كما نعلم جميعا ، فإن مجلس الامن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين . ولهذا ، وعلى عكس الصحافة ، ينبغي أن تنصب أولويات مجلس الامن على المسائل الحقيقية التي تعرض السلم الدولي للخطر .

إن التزايد المزعج الاخير في استخدام الاسلحة الكيميائية يشكل خطرا حقيقيا مباشرا على مواطني العديد من البلدان الممثلة على هذه الطاولة . فهل يعكف مجلس الامن على النظر في هذا التهديد الشديد لامننا ؟ إنه لا يفعل ذلك . وبدلا من ذلك يرى أن يستجيب للطلبات العربية بأن يعقد اجتماعا يوم ٣٠ آذار/مارس ليتفق هذا مع "يوم الارض" ، وهو يوم تدعو فيه منظمة التحرير الفلسطينية الى القيام بمظاهرات عنف ضد اسرائيل . فهل هذا اضطلاع فعال موثوق بمسؤوليات مجلس الامن ؟ لا أعتقد ذلك .

إننا نرى أن هذا الاجتماع للمجلس ينطوي على مزيد من عدم المسؤولية ، خاصة لانه يعقد قبل ثلاثة أيام من زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة مرة اخرى للمنطقة سعيا لتحقيق سلم تفاوضي . إن مجلس الامن لا يعقد لتوجيه نداء بالتزام الهدوء - ولا لمسعى حقيقي من أجل سلم تفاوضي - وإنما ليكرس وقته لتكرار خطب رنانة غير مجدية ضد بلدي . إنني أفكر أحيانا في أنه لو استثمرت المجموعة العربية عُشر الجهود والطاقات المكرسة لهذه المناقشات غير المجدية في مجلس الامن والجمعية العامة للسعي الحقيقي الى سلم تفاوضي مع اسرائيل ، لتحقق السلم منذ أمد بعيد .

إن النتيجة التي نستخلصها من هذا هو إن مجلس الامن قد اصبح عاجزا عن مواجهة التهديدات الرئيسية للامن في المنطقة ، بل ما هو اسوأ من ذلك انه اصبح غير قادر على إيجاد طريقة لإلتزام مسار مسؤول للتشجيع على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية عندما تلوح هذه الفرصة .

إن الاحداث الجارية في بلدي يساء عرضها باستمرار في هذه القاعة .

وعندما تستمعون الى بعض البيانات التي يدلى بها في هذا المجلس قد تتوصلون الى نتيجة مفادها إن البلدان العربية والفلسطينيين العرب كلهم ضحايا "العدوان الإسرائيلي" المفترض . وفي الواقع إن اسرائيل والفلسطينيين العرب هم ضحايا العدوان المستمر الذي تشنه بعض البلدان العربية وبعض المجموعات الفلسطينية . واسمحوا لي ان اذكركم إنه منذ ان استعادت اسرائيل استقلالها في سنة ١٩٤٨ صمدت بنجاح امام اربع حروب وامام اعمال عدوانية مستمرة ضد سيادتها ومواطنيها .

فلنتذكر إن اسرائيل تسيطر على يهودا والسامرة وغزة منذ ٢١ سنة لسبب واحد الا وهو عدوان جيرانها عليها .

ففي عام ١٩٦٧ اغلقت مضائق تيران امام السفن الإسرائيلية وصدرت الاوامر الى قوات الامم المتحدة بالانسحاب من سيناء . وعُبئت الجيوش العربية المجاورة بهدف معلن صريح وهو مهاجمة اسرائيل ، الامر الذي ادى الى نشوب حرب الايام الستة . ومن الجدير بالذكر إن إسرائيل ناشدت جارتها الى الشرق ألا تنضم الى الحرب ، بيد إنها إنضمت اليها وهاجمت القدس . وبعد ستة ايام ، عندما تقهقر الهجوم العربي ، استولت إسرائيل على يهودا والسامرة وغزة .

في الايام التي سبقت حرب الايام الستة مباشرة ، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل في هذه القاعة ذاتها ما يلي : "لا تزال هناك فرصة سانحة لكي يسود صوت العقل" . (المحاضر الرسمية لمجلس الامن ، الجلسة ١٣٤٣ ، الفقرة ١٨٥) . وقد اقترح اتخاذ خطوات محددة كان من شأنها ان تؤدي فورا الى تخفيف حدة الازمة والحيلولة دون نشوب الحرب . وأشار الى أنه :

" إذا ما اتخذت هذه الخطوات على سبيل الاستعجال ستتبدد أوجه القلق العميق السائدة وستخف حدة التوترات الراهنة الخطيرة ." (المرجع نفسه ، الفقرة ١٨٦)

بيد أن ذلك النداء الذي وجهته إسرائيل لم يلق آذانا صاغية وتحوّلت أوجه القلق السائدة حينئذ الى مأساة مستمرة طيلة العقدين التاليين . ولو كان ثمة عدوان فمن الواضح ان إسرائيل لم ترتكبه .

وثمة رغبة أساسية أعرب عنها في إعلان الاستقلال الإسرائيلي تمثلت في النداء الموجه الى العرب المقيمين في اسرائيل والى جميع الدول المجاورة لنا للعيش في سلم والتعاون في تنمية المنطقة . وتكرر توجيه هذا النداء من اجل السلم مرارا وتكرارا . ولم يلق تجاوبا الا من بلد واحد وهو مصر ، اكبر وابرز دولة عربية . وتبع ذلك اجراء مفاوضات مباشرة وتوقيع معاهدة سلام وحلول حقبة من الحوار والتطبيع . ولسوء الحظ لا يزال يتعين على الدول الاخرى في المنطقة ان تعترف بأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق هذه الحلول السياسية التي من شأنها إنهاء الصراع المأساوي وتوفير الهياكل الاساسية اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحة لتنمية المنطقة .

ولذلك فإن الاسئلة الاساسية المطروحة اليوم لا تزال هي نفس الاسئلة التي كانت مطروحة في الماضي وهي : هل الدول العربية على استعداد لأن تعترف باسرائيل واحتياجاتها الامنية المشروعة ؟ وبالاضافة الى ذلك ، هل لدى الفلسطينيين والدول العربية الاستعداد الصادق لمعالجة المشكلة الفلسطينية بطريقة عملية ومثمرة يمكن ان توفر الاساس لحل حقيقي ؟ لقد وافقت اسرائيل في اتفاقات كامب ديفيد ، وبحسن نية ، على طرائق كان يمكن ان تستخدم لحل المشكلة الفلسطينية منذ عشر سنوات . ومما يبعث على الاسى إن العرب الفلسطينيين في ذلك الحين والآن لم يغتنموا هذه الفرصة من اجل السلم .

إن منظمة التحرير الفلسطينية ما برحت حتى الآن ثابتة على شيء واحد وهو أنها تحارب كافة أشكال الحلول السياسية وترفضها ؛ وأسوأ من ذلك ، إنها ترهب بل وتقتل الفلسطينيين الذين سعوا سعيا حقيقيا الى تحقيق السلم .

إن البدائل واضحة وهي إما مواصلة العنف أو تحقيق حل سلمي عن طريق إجراء المفاوضات المباشرة بين اسرائيل ووفد اردني ـ فلسطيني . ويجدر بنا هنا ان نشير الى البديل الذي اختارته منظمة التحرير الفلسطينية .

ففي ٢٧ آذار/مارس ، منذ ثلاثة ايام ، ذكرت اذاعة منظمة التحرير الفلسطينية من بغداد إن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اعلنت عن مقاطعة وزير الخارجية الامريكية شولتز وخطته . وبمناسبة "يوم الارض" حرضت اذاعة منظمة التحرير الفلسطينية الفلسطينيين في الاراضي على "القاء الحجارة على رجال الامن وطعنهم بالمدي" .

وحيث ان منظمة التحرير الفلسطينية لاتزال ملتزمة بميثاقها ، الذي يرد في المادة التاسعة عشرة منه إن إنشاء دولة اسرائيل امر لاغ وباطل بصورة اساسية ، مهما انقضى من الوقت ، فإن الرسالة الموجهة الى إسرائيل واضحة . فالحل الذي يراود منظمة التحرير الفلسطينية هو تفكيك اسرائيل وحلها . واسمحوا لي ان اؤكد للمجلس بأن هذا لن يحدث .

وقد اظهرت منظمة التحرير الفلسطينية انها ستواصل القتال حتى آخر طفل فلسطيني . وهذا لن يشكل ابدا اي مقومات للسلم ، ولن يفضي الا الى الاستمرار في العنف واراقة الدماء .

إن ما نواجهه اليوم في يهودا والسامرة وغزة ليس اختبارا للقوة . ولو كان اختبارا للقوة فمن المفهوم ، بدون شك ، من كان سيكسبه . ولو اتبعت اسرائيل الانماط السائدة في المنطقة واتبعت مثال سوريا في قمع الاضطرابات في مدينة حماة في عام ١٩٨١ ، وذلك بذبح ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠ شخص من المدنيين في غضون ايام ، لبدت الحالة في يهودا والسامرة وغزة مختلفة تماما اليوم .

إن اسرائيل تفخر بأن القاعدة الاخلاقية اليهودية ما برحت منذ ٠٠٠ ٣ عام منارا للعالم ومهدت السبيل امام القواعد الاخلاقية للديانات والامم الاخرى . ولن نتخلى عن الممارسة اليومية لهذه المبادىء . كذلك فاننا نعمل على تنشئة وتثقيف جنود قوات الدفاع الإسرائيلية في ضوء المثل العليا تلك .

ومنذ بداية هذه الاضطرابات وجد الجنود الإسرائيليون في يهودا والسامرة وغزة انفسهم في ظروف بالغة الصعوبة ، فعلى الرغم من الاستفزازات الشديدة والمخاطر المستمرة التي تتهدد حياتهم ، مارسوا اكبر قدر من ضبط النفس . واود ان اشير هنا الى انه منذ نهاية شهر كانون الاول/ديسمبر مُنيت اسرئيل بما يقرب من ٣٦٣ اصابة في صفوف مواطنيها وجنودها . إن اسرائيل تأسف لاي خسارة في الارواح ، سواء وقعت بين صفوف اليهود او العرب ، غير انها عندما تواجه عنفا غوغائيا لا ضابط له تستخدم فيه الحجارة والقضبان الحديدية والقنابل المحرقة بل والذخيرة الحية ، عندها لا يكون امامها من خيار سوى ان تحاول كبح ذلك العنف واستعادة النظام . إن اولئك المتحمسين للاقتباس من اتفاقية جنيف الرابعة والاعتماد عليها لا يمكنهم ان ينكروا إن هذه ما برحت المسؤولية الاولى والاخيرة لاي ادارة .

إن التحدي المتمثل في تحقيق حل سياسي لن تعززه المناقشة الطنانة والمتحيزة في مجلس الامن . إن المجلس اذ يسمح لنفسه بالانعقاد للاحتفال بايام في التقويم الفلسطيني ، يؤكد عدم مصداقيته في تعزيز قضية السلم . ويجدر بمجلس الامن ان يكون صادقا في رغبته في تعزيز البحث عن حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي ؛ ويجدر به ان يسعى الى صب اهتمامه على الجهود غير المتحيزة والتشجيع على المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وجيرانها على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . إن هذه المفاوضات هي السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سياسية دائمة للمشكلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل الهند . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى يشعر مجلس الامن بضرورة دراسة الحالة في الاراضي المحتلة . ففي الاشهر الاربعة الاخيرة منذ انعقاد مجلس الامن اول مرة حول هذا الموضوع ، تدهورت الحالة على نحو مستمر فقد استمرت أعمال القتل بينما زادت الاضطرابات وأعمال العنف .

وحتى اليوم ، فان ما يربو على مائة فلسطيني قد قتلوا وجرح عشرات المئات واعتقل بضعة آلاف . وقد اظهرت سياسات اسرائيل بشكل جلي انها قد أخفقت في فهم مدى ومغزى المشاعر القومية المتجددة التي تلهم الآن الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وقد أثرت الحركة على كل قطاعات الشعب الفلسطيني ، حتى اولئك الذين يعملون تحت حكم السلطات الإسرائيلية . وقد استقال ما يربو على نصف رجال الشرطة العرب . وهناك أدلة على عدم تعاون المجالس البلدية والقروية ومجالس مخيمات اللاجئين ، التي عينتها اسرائيل ، مع السلطات الإسرائيلية ، والقائمة ستزداد .

وتشعر حكومات العالم بالقلق العميق . وقد عكست وسائط الإعلام شعور المجتمع الدولي بالذهول والالم حيال ما يحدث في الضفة الغربية وغزة . وقد اوضحت الهند آراءها ، سواء داخل هذه القاعة او خارجها . ففي ٦ شباط/فبراير ، ذكر متحدث رسمي باسم حكومة الهند ان رئيس الوزراء ، راجيف غاندي قد :

"أدان بقوة أعمال البطش الإسرائيلية وكرر التأييد القاطع لحكومة وشعب الهند للقضية الفلسطينية العادلة" .

وقبل يومين ، أغلقت الحكومة الاسرائيلية منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة على سكانهما الذين يبلغ عددهم مليونا ونصف في محاولة يائسة للحد من المظاهرات في "يوم الارض" . وهذا لن يساعد في تحسين الحالة . كما انها تمنع الفلسطينيين من الإعراب عن رفضهم لسوء توزيع أراضيهم والإعراب عن تضامنهم مع إخوانهم الذين قتلوا في ١٩٧٦ . اننا نسمع عن مزيد من التهديدات . فوزير الدفاع ، اسحق رابين نسب اليه

انه تحدى الفلسطينيين وقال : "لقد أعلنتم يوم الارض ، وبالتالي فلنتجابه وسنعرف بعدئذ من الذي سيفوز" . ونسب الى رئيس الوزراء ، اسحق شامير انه قال لصحيفة "معاريف" اليومية إنه : "اذا لم يثب عرب اسرائيل الى رشدهم ، فان الحقيقة ستكون أدهى وأمر وتنطوي على كارثة وشيكة" . ان تهديدات مثل هذه لن تعزز الا تصميم الفلسطينيين على نيل حقوقهم في الاراضي المحتلة .

اننا نحث الامم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لوقف تدهور وتردي الحالة نحو الاسوأ . وكلنا نعلم ان الامين العام يشعر بالقلق الشديد وانه يرقب الحالة بانشغال بالغ . وهو سيحظى بتأييد الهند الكامل في اية خطوات قد يتخذها في هذه المرحلة .

اذا أريد للسلام ان يعود الى المنطقة فان المشاكل الاساسية لا بد من معالجتها . ولا بد من إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة . والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، لا بد من ضمانها . وهناك عناصر أساسية أخرى لهذه التسوية معروفة تماما ولا بد ان تشمل انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها مدينة القدس ، بالإضافة الى الاعتراف بحق كل دول المنطقة في العيش في سلم وأمن ، داخل حدود معترف بها دوليا .

ولا بد ان تبدأ عملية المفاوضات دون تأخير . والهند وأغلبية ساحقة من أعضاء الامم المتحدة تعتقد ان عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط ، كما نص على ذلك القرار ٥٨/٣٨ جيم ، لا يزال هو أنسب إطار لإجراء هذه المفاوضات . ولا بد ان يبدأ الحوار والمشاورات في الحال مع الفلسطينيين ومع ممثليهم ، اي منظمة التحرير الفلسطينية ، بالإضافة الى الاطراف الاخرى المعنية بهذه القضية .

ان الافكار المغلوطة او قصيرة النظر التي تراود الامم لن تؤدي الا الى زيادة عدم الاستقرار بالنسبة لإسرائيل والى استمرار الاضطرابات في المنطقة . والرأي العام الدولي قد ولد قدرا من قوة الدفع باتجاه السلام . ومن دواعي الاسف ان تتبدد قوة الدفع هذه فتضيع بذلك فرصة أخرى لتحقيق تسوية عن طريق المفاوضات للصراع العربي الإسرائيلي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الجماهيرية العربية الليبية يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ادعو الآن ممثل الجماهيرية العربية الليبية الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : أيها السادة ، أود في البداية ان أعبر لكم عن شكري لإتاحة هذه الفرصة للتحدث امام هذا المجلس الموقر . كما انني أعبر باسم وفد بلادي عن تهانينا لكم ، سيادة الرئيس لتقلدكم الرئاسة لهذا الشهر . ان العلاقات الطيبة وعلاقات التعاون التي تجمع بين بلدينا الصديقين معروفة للجميع ، كما ان معرفتي بكم الشخصية وخبرتكم الطويلة تجعلني على يقين بأن أعمال هذا المجلس ستكلل بالنجاح .

نجتمع اليوم من جديد لبحث ما يجري في الأرض العربية المحتلة ، لبحث ما يجري في فلسطين . وقد استمعنا مرات ومرات وناقشنا هذا الموضوع ولن تكون دون شك على الأقل في الوقت القريب المرة الأخيرة التي نجتمع فيها .

ان هذا المجلس ، الذي يتحمل المسؤولية الاولى تجاه السلم والامن الدوليين ، يتحمل مسؤولية كبرى تجاه مايجري من قمع واضطهاد وعمليات ابادة ضد شعب أعزل من السلاح ، هو الشعب الفلسطيني .

ان مأساة فلسطين ، لا شك ، هي أكبر مأساة تعرض لها شعب في التاريخ . لقد شرد شعب بأسره من أرضه لتحل محله مجموعة من العنصريين الفاشيين تنكل كل يوم وباستمرار بهذا الشعب . ومنذ ٤٠ سنة والامم المتحدة التي تتحمل مسؤولية كبيرة ، تناقش هذا الموضوع دون جدوى ودون حل ، لان الكيان الصهيوني العنصري ، الذي قام على العدوان وقام على البغي والاضطهاد ، يستهتر بهذه المنظمة ، ويرفض الامتثال لقراراتها . وقد سمعتم مندوبه غير الشرعي وهو يتحدث منذ قليل باستهتار ولا يخفي مسؤولية نظامه الفاشي عما يجري من مذابح . هل سنبقى مكتوفي الايدي ؟ هل سيبقى اولئك الذين يدعمون الكيان الصهيوني ويشلون قرارات هذا المجلس ، باستخدام الفيتو احيانا وبتجاهله احيانا اخرى على نفس الموقف ؟ هل يستمر اولئك الذين يدعمون الكيان الصهيوني ويمدونه بالمال والسلاح ، ويمدونه بالغازات ، ومنها غازات تستخدم لاول مرة ، كما استخدمت منذ ايام قليلة ، ليتم تجربتها على أرض فلسطين ؟ اننا قد نستغرب ذلك ، رغم ايماننا بان مايجري لا بد ان يؤدي الى صحوة ، صحوة ضمير من القوى التي ساندت ذلك الكيان ، والتي مدته بالمال والسلاح . يتحدثون عن السلام ومبادرات السلام : أي سلام ذلك اذا لم يَعْنِ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وإذا لم يَعْنِ ايقاف المعتدي وايقاف الابادة الجماعية التي يتعرض لها شعب فلسطين ؟ يتحدثون عن حكم ذاتي محدود ، لماذا ، أليس الشعب الفلسطيني بشعب يستحق أن يحيا وأن يعيش ؟

لقد قرأنا اليوم ، التصريح الذي أوردته صحيفة "واشنطون بوست" لوكيل وزارة الخارجية الامريكية عما يسمى بمكافحة الارهاب بانه يؤيد ، وليس فقط يؤيد ، بل يرى ان من الواجب على الكيان الصهيوني ان يقمع مايجري . اي حق للانسان ، اليس الشعب الفلسطيني ينتمي الى ذلك الانسان الذي ندافع عن حقوقه .

ان ما يجري ليس سوى استمرار لعمليات الابادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني . وإن أي قرار مهما كان مصدره لا يمكن ان يؤثر مالم تلتزم الاسرة الدولية بأسرها ، وبصفة خاصة اولئك الذين يتحملون المسؤولية الكبيرة بمساعدتهم للكيان الصهيوني ، بالعمل من اجل ايقاف هذا العدوان . ان التحدث عن السلام وامداد الكيان الصهيوني بالسلاح ليقتل الشعب الفلسطيني ويعتدي على الامة العربية امر في غاية النفاق . ان التحدث عن السلام في الوقت الذي تصرف ويمنح فيه الكيان الصهيوني بلايين الدولارات ليستجلب المزيد من المرتزقة الصهاينة ليستوطنوا المزيد من الاراضي امر في غاية النفاق ولا يمكن ان ينطوي علينا جميعا .

لقد وصف سفير النرويج في الارض المحتلة ان ما يجري هو اسوأ مما قامت به النازية اثناء احتلال بلاده . وهذا صحيح . ان العمل النازي الذي قام به هتلر والذي أدنّاه جميعا وحاربته الاسرة الدولية لا يمكن ان يقارن بما يجري الآن من عمليات إبادة جماعية ، عمليات تجويع . ان فرض الكيان الصهيوني العزلة الكاملة ومنع الصحافة الدولية ، بل والبدء منذ أيام بمنع حتى الاكل والشرب من الوصول الى الشعب الفلسطيني ، هو أمر لا يمكن أن يوصف بأنه أقل من عمل نازي وفاشي .

وللاسف نجد حتى من يبرر ذلك ؛ نجد من يمنح الكيان الصهيوني بعدم السماح للصحفيين ، لان أولئك الذين ساهموا بشكل مباشر فيما يجري الآن في فلسطين يريدون ان يستمر العالم بأسره معمى عما يجري من مآسي داخل فلسطين المحتلة .

ان المندوب الصهيوني حاول ان يلفت انتباه المجلس الى اشياء خارجة عما نناقشه ، وأظهر ، كما ذكرت ، استهتاره الكامل بما يجري من مناقشة ، كما أظهر استهتاره الكامل بكافة القرارات التي اتخذها مجلس الامن أو الجمعية العامة ، لانه يعتمد على مساندة قوى كبرى ، ولانه يعتمد على الدعم الكامل ، وللاسف ، من قبل بعض أعضاء هذا المجلس .

لقد تحدثنا كثيرا عن طبيعة هذا النظام . لقد تحدثنا عنه باعتباره نظاما عنصريا ، كما أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها باعتبار الصهيونية شكلا

من اشكال العنصرية ، ولا يمكن ان يؤدي هذا الكلام الى تغيير في الموقف . لان العدوان لا يمكن ان يقاوم بأي قرار .

ان ما يجري في فلسطين هو دون شك ، بداية لمقاومة حقيقية من قبل الشعب الفلسطيني لهذا الكيان ، وستكون بداية النهاية . لقد علمنا التاريخ ان قوى البغي والظلم ، مهما كانت قوية ، لابد ان تنتهي وكما انتهت النازية وكما انتهت الفاشية فلا بد أن تنتهي الصهيونية ، إن الامة العربية وتاريخها النضالي الطويل قادرة دون شك أن تقهر ، كما قهرت الصليبية الامبريالية في الماضي ، هذه الصهيونية العنصرية أيضا ، مهما كانت القوى التي تساندها . وإن التاريخ ليؤكد ذلك .

إن ما يجري في فلسطين من عمل ، ومن عمليات ابادة يؤكد طبيعة هذا النظام الصهيوني من جديد ، ويؤكد أن مقاومته هي التزام دولي للاسرة الدولية ، وكما تضامنا جميعا لمقاومة النازية ، علينا أن نتضامن من جديد لمقاومة الصهيونية الامبريالية العنصرية . وإن مقاومتنا لهذا النظام لن تكون في شكل قرار ، بل في عمل جماعي لفرض حصار كامل على هذا النظام العنصري ، وتطبيق الفصل السابع من الميثاق . والعمل أيضا وبشكل جماعي على دعم ثورة الشعب الفلسطيني في الداخل بكافة الوسائل ، وأنني على يقين أن هذا المجلس لابد أن يتحمل مسؤوليته ، ولابد أن يقول كلمته ، ولابد ، وفقا لذلك ، أن يصدر عنه ما يؤكد ذلك ، وما يؤكد رغبتنا المشتركة في مساعدة الشعب الفلسطيني ومقاومة عمليات الابادة الصهيونية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الطيبة التي وجهها الى بلدي والىّ .

المتكلم التالي هو السيد فاروق القدّومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأعطيه الكلمة .

السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) : أستهل كلمتي هذه بتقديم الشكر الى السادة أعضاء مجلس الامن الذين رحبوا بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشات مجلسكم الموقر بالشكل الذي تمت عليه الموافقة . وأود هنا أن أسجل تقديري لشخصكم الكريم ، وتثميني لخبرتكم في ادارة أعمال هذا المجلس . إن علاقات منظمة التحرير الفلسطينية ببلادكم وشعبكم ، وبحكومتكم علاقات نعتز بها لانها علاقة تقوم على أساس هدفنا المشترك في دعم حق الشعوب في سلامها ، ومقاومة الاستغلال والاستعمار ولصيانة الامن والسلام القائمين على العدل والمساواة .

لقد استمع المجلس الموقر الى الموقف الواضح والصريح الذي عبر عنه السادة الوزراء العرب ، والسيد الامين العام لجامعة الدول العربية بالنيابة عن الامة العربية ، ومجلس الجامعة العربية . كما استمع المجلس الى صوت حكومات وشعوب افريقيا المناضلة كما عبر عنه السيد ممثل زامبيا . والى كلمة الصديق ممثل السنغال . كما استمعنا الى صوت الهند الصديق .

والآن ، سيدي الرئيس دعني أتحدث .

يجتمع مجلسكم الموقر في هذه اللحظات الحاسمة التي تقوم بها اسرائيل بمحاصرة الاراضي الفلسطينية المحتلة وإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع المواطنين من إحياء ذكرى الشهداء الذين سقطوا في يوم الارض ذلك اليوم الذي قامت فيه اسرائيل بمصادرة الاراضي الفلسطينية في الجليل عام ١٩٧٦ واليوم الجنود الاسرائيليون يجوبون بشوارع المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية مدججين بالسلاح تبدو على وجوههم آمارات الحقد والكراهية ، والدبابات تسد الطرق والمنافذ والرصاص الاسرائيلي ينطلق ضد المواطنين الفلسطينيين وشعبنا الفلسطيني في الارض المحتلة يتحدى بصلابة كل الاجراءات الاسرائيلية ويصر على إنهاء الاحتلال واسترداد كرامته وسيادته .

أربعة أشهر تمضي والانتفاضة الفلسطينية متواصلة متصاعدة ضد القهر وضد التعسف . وأنتم هنا في الامم المتحدة وفي هذا المجلس الموقر بالذات قد ناقشتم مرارا وتكرارا ممارسات اسرائيل وأدنتموها وكررتم ادانتها ، ولكن مع الاسف تعجز الامم المتحدة عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير أبسط أشكال الحماية لشعبنا الفلسطيني . وتحول الولايات المتحدة الامريكية ، الدولة الكبرى ، مع الاسف باستعمالها حق الفيتو دون هذا المجلس واتخاذه قرارا حول هذه الاجراءات المطلوبة . هكذا يقف العالم بهيئاته الدولية المسؤولة عن صيانة الامن والسلام مكتوف الايدي عاجزا عن وقف التدهور في المنطقة .

أما شامير الارهابي فيعود من زيارته الى الولايات المتحدة بنفس جديد ، يتوعد ويتهدد الشعب الفلسطيني ويعد الاسرائيليين بخنق انتفاضته البطولية ويؤكد شامير اصرار اسرائيل على الاستمرار في تنفيذ سياستها القمعية .

منذ الايام الاولى من الاحتلال الاسرائيلي قامت اسرائيل بمصادرة الاراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات فبلغ ما صادرته حتى الآن من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد على ٥٧ في المائة وأسكنت فيها ما يقرب من ٦٧ الف مهاجر يهودي غريب هذا علاوة على ضم مدينة القدس وهضبة الجولان السورية وبناء مزيد من المستوطنات

فيهما . كما أنها استولت على مصادر المياه ، وفرضت على المواطنين الفلسطينيين المزيد من الضرائب الباهظة ودمرت أكثر من ٣٠ ألف منزل ، واعتقلت مئات الآلاف من المواطنين وقتلت المئات وشردت العديد منهم .

وقد زادت اسرائيل من اجراءاتها القمعية والتعسفية منذ بداية الانتفاضة في شهر ديسمبر الماضي لعام ١٩٨٧ حيث سقط المئات من الشهداء ، وتم اعتقال الآلاف من المواطنين ، فقد أعلن وزير الحرب الاسرائيلي اسحاق رابين (حزب العمل) ان اسرائيل اعتقلت في الشهر الماضي فقط خمسة آلاف فلسطيني . كما تفيد المعلومات بانه تم إجهاض أكثر من مائة وعشرين إمرأة حامل نتيجة استعمال القنابل الغازية وجُرح بالرصاص ما يزيد على ثمانمائة مواطن فلسطيني تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ٩٠ سنة كما اعتمدت اسرائيل سياسة الضرب وتحطيم العظام والاطراف بهدف إجهاض الانتفاضة وخنقها . وتقوم اسرائيل اليوم بإغلاق دور الصحافة والاعلام في القدس وحيفا وغيرها من المدن وتمنع الصحافة الدولية من دخول الاراضي المحتلة كي تستمر في ارتكاب جرائمها بعيدا عن أنظار العالم ورقابته .

يجدر بنا هنا أن نلاحظ أن عمليات القمع الاسرائيلية قد عنفت وتصاعدت بعد عودة شامير من زيارته للولايات المتحدة الأمريكية . فقد أقر مجلس الوزراء الاسرائيلي إتخاذ المزيد من الإجراءات القمعية ، فعززت قوات الإحتلال وجودها العسكري بعشرات الالاف من الجنود والمئات من الدبابات ، وزادت من استعمالها للذخيرة الحية وحاصرت المدن والقرى والمخيمات ، ومنعت عنها الماء والكهرباء والتموين ، وقطعت صلتها بالعالم الخارجي ، وفرضت منع التجول واعتقلت الالاف من الشباب بعد أن حلت منظماتهم وأودعتهم معسكرات الاعتقال ضاربة عرض الحائط بحقوق الإنسان ومخالفة اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين .

لقد أثارت هذه الجرائم شعوب العالم وضمائرها فادانتها وطالبت بوقفها لكن الإدارة الامريكية - بالرغم من استنكار الرأي العام الامريكي - تقف صامتة أمام هذه الجرائم . بل أكثر من ذلك إنها تحول دون إتخاذ المجتمع الدولي أية إجراءات لمنع استمرار هذه الجريمة أو توفير أبسط أنواع الحماية للملايين من المواطنين الفلسطينيين المعرضين للإبادة قتلا وجوعا .

إذا كان حكام اسرائيل يعتقدون أن بإمكانهم الاحتفاظ طويلا بالارض المحتلة وباستتباب الامن والسلام من خلال القوة والقهر فهم واهمون . فالسلام لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قام على مبادئ العدالة والحرية والمساواة للجميع دون إضطهاد أو تمييز . هذه هي الحقيقة التاريخية التي يقوم عليها التعايش السلمي بين شعوب العالم . ولكن حكام اسرائيل يتجاهلون هذه الحقائق ، ويصرون على اعتماد التوسع الاقليمي والتفوق العسكري بديلا عن مبادئ العدل والمساواة التي هي الاساس لإحلال السلام والتعايش بين الفلسطينيين والاسرائيليين . يجدون مع الاسف دعما ماديا وسياسيا من الادارة الامريكية .

يبدو أن اسرائيل قد توهمت بأن شعبنا الفلسطيني قد سلم بالوضع الراهن فأمعنت في ترسيخ احتلالها للاراضي الفلسطينية وأقامت سياستها على اعتبار أن الاحتلال دائم فجاءت انتفاضة شعبنا البطولية لتلغي مجموعة من المقولات والاوهام الاسرائيلية كنظرية الحدود الآمنة من خلال الاحتفاظ بالارض وأن المستعمرات ستمنع الضربة الاولى لاي

هجوم خارجي . فأصبحت هذه المستعمرات عبئا ثقيلا على قوات الاحتلال الاسرائيلية وأثبتت الإنتفاضة زيف إدعاء الديمقراطية الاسرائيلية واحترامها لحقوق الانسان . وبدت اسرائيل على حقيقتها كيانا عنصريا كجنوب افريقيا . كما قضت الانتفاضة الفلسطينية على أوهام حكام اسرائيل في بناء اسرائيل الكبرى وألغت مقولة التفوق العسكري الاسرائيلي وأفقدت اسرائيل الكثير من عناصر التوسع والنمو في المستقبل ، كما زادت من حدة الخلاف داخل المجتمع الاسرائيلي .

مضى ما يقرب من أربعين عاما على قيام اسرائيل ولكنها لم تستطع أن تحقق الأمن والسلام لنفسها ، بل كانت ومازالت مصدر قلق وتوتر وإرهاب وحروب مستمرة في المنطقة ، والسبب في ذلك الأطماع الواسعة التي يحلم بها قادة اسرائيل في التوسع على حساب الارض الفلسطينية والعربية من خلال الحرب والعدوان .

لقد كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة السيد الأمين العام بمهمة السعي لعقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس قراراتها ومبثاقها ، والشرعية الدولية ، إلا أن الولايات المتحدة واسرائيل وقفتا عقبة أمام جهود الأمين العام والأمم المتحدة ورفضتا المؤتمر الدولي المشار إليه ، وتنكرتا لحق الشعب الفلسطيني في المشاركة في هذه الجهود الدولية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى لتحولا دون استرداده لحقوقه الوطنية الثابتة التي اعترف بها المجتمع الدولي .

إن مايسمى بالخطة الأمريكية للسلام التي حملها السيد شولتز ، وزير الخارجية الأمريكي إلى المنطقة تفتقر إلى العناصر الأساسية للتسوية العادلة والشاملة . فقد جاء السيد شولتز بأفكار قديمة اقترضها من اتفاقات كامب ديفيد وخطة ريغان التي رفضها شعبنا الفلسطيني لأنها تكرس الحكم الذاتي كبديل للسيادة الوطنية ولا تقضي بانسحاب اسرائيل الشامل من الأراضي المحتلة ولا تعترف بالشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني وتنكر حقه في تقرير المصير وتترك الباب مفتوحا للوصاية الخارجية عليه كما تنكر على الشعب الفلسطيني حقه في التمثيل المستقل ومشاركته في المؤتمر الدولي على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . وتدعو هذه الخطة إلى إجراء انتخابات في ظل الاحتلال الاسرائيلي . ولقد سبق لنا أن مررنا بتجربة الانتخابات البلدية في الأراضي المحتلة عام ١٩٧٦ . وسرعان ماتعرض رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية إلى الاغتيال وإلى الإبعاد والتشريد من السلطات الاسرائيلية وحُلّت هذه المجالس وقامت سلطات الاحتلال بتعيين بديل عنها فهل يُعقل أن نعود إلى تجربة مماثلة ونحن نشهد ويشهد العالم معنا ماتقوم به اسرائيل من مجازر وعمليات حصار وتجويع واعتقال واضطهاد ضد شعبنا ؟ إن أية انتخابات في الأراضي المحتلة لابد أن تجري باشراف دولي بعد زوال الاحتلال الاسرائيلي .

أمام هذه الصورة البشعة لدولة الاحتلال الاسرائيلي يقف شعبنا الفلسطيني مدافعا عن نفسه وحريته وكرامته وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية ويستخدم سلاح الحجارة لمقاومة جنود الاحتلال الاسرائيلي ومايمتلكون من سلاح متقدم وهذا في حقيقته تحدٍ جريء مشروع للاحتلال والقهر والتسلط ودفاع عن النفس .

ولن تستطيع اسرائيل بالرغم من اجراءاتها القمعية من العودة بالأوضاع داخل الأراضي المحتلة إلى ماكانت عليه قبل انتفاضة شعبنا في بداية شهر كانون الاول/ ديسمبر الماضي . لأن شعبنا الفلسطيني يرفض الاحتلال والتسلط الاسرائيلي ومستعد أن يدفع ثمن استقلاله وحريته من خلال التضحيات التي يقدمها بسخاء .

لقد قدمت شعوب العالم الملايين من الضحايا في سبيل حريتها واستقلالها وفي مواجهة العنصرية والفاشية وانتصرت في النهاية . وهاهو شعبنا الفلسطيني يقدم اليوم كذلك شهداءه في مواجهة العنصرية والفاشية الاسرائيلية . وقد يكون ممكنا لاسرائيل أن تقتل المئات وأن تعتقل الآلاف وأن تحطم عظام الأطفال وأن تُجهض الحوامل بغازات قنابلها ، ولكنها ستعجز حتما عن قهر إرادة شعبنا في النضال من أجل حريته واستقلاله وسيادته على أرضه وسوف ينتصر .

إن مجلسكم الموقر المسؤول مسؤولية مباشرة عن السلم والأمن مطالب انطلاقا من التزامه بهذه لمسؤولية أن يقوم باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوفير الحماية الفعلية لشعبنا الفلسطيني في الأراضي المحتلة وأن يفرض على سلطات الاحتلال بالوقف الفوري لكافة إجراءاتها التعسفية والمنتهكة لحقوق الانسان والمخالفة لكافة الأعراف والمواثيق الدولية . بما في ذلك قيام المجلس الموقر بمراقبة الأوضاع والاطلاع المباشر عليها من خلال الوسائل المتاحة للأمم المتحدة ، وتكليف السيد الأمين العام أن يواصل جهوده البناءة في هذا المجال .

وفي الختام أشكركم على اهتمامكم بهذه القضية الحيوية للأمن والسلام الدوليين واستعدادكم لاتخاذ مايلزم من اجراءات فورية لعل فرص السلام العادل لا تضيع ، والأمل في هذه المؤسسة الدولية يتعزز ، فالسلام لن يتحقق إلا بانهاء الاحتلال الاسرائيلي ، والأمن لن يستتب إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد قدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الكلمات الرقيقة الكريمة التي وجهها إلى بلادي وإلى سياساتها .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشارت قلة من المتكلمين في مناقشة اليوم الشكوك حول دوافع حكومة بلادي فيما يختص بالنزاع بين اسرائيل وجاراتها . وأود أن أؤكد مجددا أن حكومة بلادي تسعى لإيجاد صيغة يتفق عليها تتيح إجراء مفاوضات حقيقية مباشرة تؤدي إلى تسوية عادلة شاملة لهذا النزاع الطويل الأمد . ونعتقد أن الجهد الذي يبذله في الآونة الأخيرة وزير الخارجية شولتز سيسهم بقدر كبير في تحقيق هذه الغاية .

ولا نعتقد أن الخطابة المتطرفة التي انغمس فيها بعض المتكلمين اليوم يمكن أن تفيد في حل النزاع ، بل ليس من شأنها سوى زيادة حدة التوتر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي ، وستتحدد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الأعمال في المشاورات التي سأجريها مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠